

كتاب

نزعة الرائض في علم الفرائض



تأليف الفرضي الفاضل والعلامة الكامل

الحبيب النسيب الشيخ أحمد يحيى الأسنوي

(قاضي محكمة دسوق الشرعية سابقاً)

عليه الرحمة والرضوان أمين

﴿ طبع على ثقة ابن المؤلف (محمد) ﴾

((حقوق الطبع محفوظة له))

طبع بمطبعة الموسوعات سنة ١٣٢٣ هـ

كتاب

زعة الرائض في علم القرائض



تألف القرضي الفاضل والامامة الكامل

الحبيب النسيب الشيخ احمد يحيى الاني

(قاضي محكمة دسوق الشرعية سابقاً)

عاليه الرحمة والرضوان امين

طبع على نفقة ابن المؤلف (محمد)

((حقوق الطبع محفوظة له))

مطبع طبع بمطبعة الورقات سنة ١٣٧٣ هـ

داخله نمبر	۲۶۵۰۲
فن نمبر	الف ۱۹
تاریخ نمبر	

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قدر الموت على جميع الموجودات * ومنح
تفاتيح التركات لمن شاء من المخلوقات * فسيحانه من إله تزه
عن المانع والخاص * والولد والولد والقريب والصاحب * وقسم
الارزاق بين عباده قسمة عادلة * وامدهم بجزيل انعامه فمنعمه
عائله * والصلاة والسلام على من اصل اصول الاسلام *
وصحيح بصحيح عزمه قواعد الاحكام * سيدنا محمد بن عبد
الله خلاصة اهل الكرم والحلم * القائل تلموا القرائض وعلموها
الناس فانها نصف العلم * وعلى آله واصحابه الذين تمصّبوا بإرشاد
القارض * لحل المشكلات وكشف الغوامض * صلاة وسلاماً
دائمين الى يوم الحساب * يوم لا انساب فيه ولا احساب *
أما بعد فيقول الفقير الى غفر ربه المتين القوي * احمد بن يحيى

ابن عبد الكريم الازهرى الحنفى الاسنوي * هذا شرح لطيف
 مختصر على مقدمة الامام الفاضل * العالم العامل الهام الكامل
 الصالح العفيف * والسيد الشريف * مولانا العلامة السيد
 عبد الحافظ بن السيد عبد الحق بن السيد اسماعيل بن السيد
 علي الحجاجي الاقصري * المسماة بتصباح الاسرار الفوائض *
 في علم الفرائض * مشتمل على تبين المسائل وتوضيحها *
 وتاصيلها وتصحيحها * ليكون وسيلة للبتدئين امثالى اصباح الله
 حالهم وحالى * سميت نزهة الرائض * على مصباح الاسرار
 الفوائض * في علم الفرائض * وها انا شرعت في المقصود *
 بمون الملك المعبود * فقلت قال المصنف

(بسم الله الرحمن الرحيم) اي ابتداء والاولى منه اواف
 (الحمد لله) اي الوصف بالجليل ثابت لله (لذي تعالت) اي
 ارتفعت (ذاته) العلية (فلا يحيط بها) من الاحاطة (فرض
 غارض) أي تقدير مقدر (وتمالت نعمه) اي تزايدت نعمه
 (فلا يحصرها) من الحصر (حاسب عارض) اي حادث او
 عاد حافظ متقن للحساب قال تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
 ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال (والصلالة) اي

الرحمة للقرونة بالتمظيم (والسلام) اى التحية كائنات (على
من ارسل) اى رسول ارسل او الذى ارسل (لاهل السموات
والارض) اى الملائكة والنفوس (ببيان) متعلق بارسل (سنن .
الهدى) اى طرق الهدى (مع) بيان (ماثرع) اى شرعه .
الله (من الواجب والفرض) بيان لما (اما بعد) بالبناء على الضم .
لخلف المضاف اليه ونية معناه وهي كلمة يؤتى بها للانتقال
من اسلوب الى اخر ويستحب الا تيان بها في الخطب والمراسلات .
اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واصلاها مهما اى مهمة
يكن من شىء بعد السئلة والحمدلة والصلاة والسلام (فيقول) ؛
الواقعة في جواب اما (عبدالحاظ) اسم المصنف (الاقصرى)
نسبة الى الاقصر بادة شهيرة بالصعيد (الحجاجى) نسبة الى .
ابي الحجاج رضى الله تعالى عنه وتقعنا بركاته (الحنفي) نسبة
الى الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان (الازهرى) نسبة الى .
الازهر المعمور (لما كان علم الفرائض) اى العلم المسمى بالفرائض
او العلم الذى هو الفرائض (من احسن العلوم وافضلها واعلاها
قدرا واجلها) وذلك بعد اصول الدين وفضله اشهر من انه
يذكر (جمعت مسائله) اى جل او غالب مسائله (في الفاظ قليلة

المباني) اى الحروف (سهلة التناول مع كثرة المعاني) دفع
به ما يتوهم من قلة المباني من انها صعبة التناول وقليلة المعاني
(وسميتها) اى المسائل المجموعة (مصباح الاسرار الفوائض
في علم الفرائض) في محل نصب على المفعوليه لسميتها (ورتبتها)
الى المسائل المجموعة (على خمسة ابواب) كما ستراه

(الباب الاول في معرفة ما يجب) فعله (في مال الميت)
وغير ذلك (اعلم) ايها الطالب لمعرفة ما يجب الخ فهو خطاب عام
(ان اصل هذا العلم) اى علم الفرائض (وما اخذه من الكتاب)
في ارث من ثبت ارثهم بالآيات القرآنية (والسنة) في ارث
ام الام بشهادة المنيرة وابن سلة (واجماع الامة) في ارث ام
الاب باجتهاد عمر رضى الله عنه الداخلى في عموم الاجماع وعليه
الاجماع (ولا مدخل للقياس فيه) اى لا مدخل للقياس في
تقدير الموارد خلافا لمن زعمه في ام الاب لان القياس على
ما تقرر في موضعه مظهر لا مثبت والكلام هنا فيما تستند اليه
القسمة ثبوتا لا ظهورا ودخل في قوله والسنة ارث العصيات
لانه ثبت بها قال صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما
ليقتته فلا ولى رجل ذكر (وموضوعه مال الميت ومن يستحقه)

أى . موضوع علم الفرائض التركات ومستحقوها (وثمرته إيصال
 الحقوق لأربابها) أو الاقتدار على تعيين السهام لذويها على وجه
 صحيح وهذا هو الأظهر وما في المتن هو الأشهر
 (تنبيه) لم يذكر المصنف حد هذا العلم ولا بقية الإبادى وحد
 بانه علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل وارث من
 التركة . ولا يخفى ان من تلك الأصول الموصونه بما ذكر الأصول
 المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب بل هي العمدة في ذلك اذ
 بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا بهارة له بها لا يحل له
 ان يقسم فريضة . ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر
 او عصبه او ذارحم ومعرفة اسباب الميراث والضرب والتصحيح
 والعول والرد وغير ذلك . ودخل في مسمى الحق الارث وغيره
 كالوصية والدين وما يجب بالصالح والافرار . وحكمه فرض
 كفاية حتى لو تركه اهل بلدة اثموا جميعا . ومسائله القضايا التي
 تطلب نسبة محمولاتها لموضوعاتها ككون النصف لابنت . ونسبته
 اخص من الفقه والحساب ومباين لغيرهما . وواضعه المجتهدون
 كابي حنيفة . وفضله يعلم من قوله صلى الله عليه وسلم تعلموا
 الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم . واسمه لم انفرائض

وعلم الموارث واستمداده من اصوله الثلاثة الكتاب والسنة والاجماع
 (واركانه) ثلاثة (وارث ومورث و) مال (موروث)
 (وشروطه ثلاثة) ايضا وهي (علم بجهة الارث) اى العلم بالجهة
 المتتضية للارث وهذا شرط للقضا (وموت مورث) حقيقة
 وهو ظاهر . او حكما كفقود حكم بموته . او تقديرا كالجنين
 الذى انفصل مجناية على امه توجب العزة (١) (وحيات وارث)
 اى وجود الوارث حيا عند موت المورث (حقيقة . او حكما
 كالحمل) الذى انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظار منه وجوده
 عند لموت ولوانطية (ويوقف له) اى للحمل (اكثر النصيبين)
 من نصيبى الذكر والانثى (ويعطى اقلهما) اى اقل النصيبين
 (لغيره من الورثة) الذين معه (ففى من ترك ابوين وبناتا وزوجة
 حاملا يفرض) الحمل (انثى بالنظر الابوين والزوجة) لان نصيبهم
 مع الانثى اقل منه مع الذكر (وذكرا بالنظر للبنات) اى ويفرض
 الحمل ذكرا بالنظر للبنات لان نصيبها مع الذكر اقل منه مع الانثى
 ثم ان لم نل اصل فى تصحيح مسائل الحمل ان تصحيح

(١) وهى اول مقادير لدية نصف عشرة دية الرجل لو الجنين
 ذكرا وعشرة دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسمائة درهم اهـ مصححه

المسئلة على تقدير ان اى تقدير ان الحمل ذكر وتقدير انه انثى . ثم
تنظر بين التصحيحين . فان توافقا بجزء فاضرب وفق احدهما في
جميع الاخر . وان تباينا فاضرب كل احدهما في جميع الآخر
فالخاصل تصحيح المسئلة . ثم اضرب نصيب كل من له شيء من
مسئلة ذكوره في وفق مسئلة انوثته على تقدير التوافق او
في كلها على تقدير التباين . واضرب نصيب من كان
له شيء من مسئلة انوثته في وفق مسئلة ذكوره او في كلها
على تقدير التوافق والتباين . ثم اعط الورثة اقل الحاصلين
من الضرب لان استحقاق الوارث الاقل متيقن والفضل
الذى بين الحاصلين موقوف من نصيب ذلك الوارث . فاذا
ظهر الحمل فان كان مستحقا لجميع الموقوف فالامر ظاهر
وان كان مستحقا لبعضه فياخذه والباقي يقسم بين الورثة فيعطى
لكل وارث ما كان موقوفا من نصيبه . ففى مثال المصنف
المذكور وهو مالومات عن ابوين وبنت وزوجة حامل المسئلة
من اربعة وعشرين . على تقدير ان الحمل ذكر لزوجته ثمنها
ثلاثة ولكل من الابوين السدس الربعة وللبنات مع الحمل
المذكور الباقي وهو ثلاثة عشر وهي لاتستقيم على ثلاثة رؤوس

ببسط الذكر براسين وتباينها . فنضرب الثلاثة في اصل المسئلة
اربعة وعشرين باثني وسبعين فهي تصحيح مع مسئلة الذكورة
وعلى تقدير . انه اثني . فالمسئلة ايضا من اربعة وعشرين وتطول
الى سبعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة واكل من الابوين السدس
اربعة وللبنت مع الحمل الاثني اثنان ستة عشر . وبين التصحيحين
موافقة بالتسع فاضرب وفق احدهما في جميع الاخر يحصل
مايتان وستة عشر . فللزوجة على تقدير الذكورة سبعة وعشرون
تسعة من ضرب تسعة في وقف المسئلة الثانية وهو ثلاثة ولكل من
الابوين ستة وثلاثون من ضرب اثني عشر في ثلاثة وللبنت تسعة
وثلاثون وللحمل ثمانية وسبعون . وعلى تقدير الانوثة للزوجة
اربعة وعشرين من ضرب ثلاثة في وفق الاولى وهو ثمانية ولكل
من الابوين اثنان وثلاثون من ضرب اربعة في ثمانية وللبنت
اربعة وستون ويبقى للحمل اربعة وستون . فيعطى للزوجة اربعة
وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة ويعطى لكل من الابوين
اثنان وثلاثون ويوقف من نصيب كل منهما اربعة ويعطى للبنت
تسعة وثلاثون ويوقف من نصيبها خمسة وعشرون فجلة الموقوف
تسعة وثمانون . وياخذ القاضي كفيلا من البنت فقط لاحتمال

تعدد الحمل لانها هي التي يتغير نصيبها بتعددده بخلاف الابوين
والزوجة . فان ولدته أمه انثى يدفع للبنت من ذلك الموقوف خمسة
وعشرون ليكمل لها مثل حصتها والباقي للمولود . وان ولدته
ذكرا يدفع للزوجة ثلاثة وللابوين ثمانية والباقي للمولود .
وان خرج ميتا . يعطي للبنت من الموقوف تسعة وستون
ليكمل لها النصف اى نصف الماتين وستة عشر وللزوجة ثلاثة
تكملة الثمن واللام اربعة تكملة السدس واللاب ثلاثة عشر اربعة
منها تكملة السدس والتسعة تعصيا

(واسباب الارث) المتفق عليها (ثلاثة) . اولها (قرابة)
وهي النسب وتحتها ثلاثة أنواع ذوو الغرض والعصبات وذوو
الارحام . ودخل في قولنا النسب الافرار بالنسب الذي لم
يثبت فانه يورث به على ماسياتي . (و) ثانيها (نكاح صحيح)
ولو لم يحصل وطئ ولا خلوة ويرث به الزوج والزوجة
والزوجات بالاجماع . فلا توارث بنكاح فاسد . وهو ما فقد
شرطا من شروط الصحة كشود . ولا باطل كنكاح الائمة
والمؤقت وان جهات المدة او طالت . (و) ثالثها (ولاء) أي ثالث
لاسباب الثلاثة ولاء العتاقة والمولاة ذكرا كانت أو أنثى

أو خشي . وهو بالفتح والمد لغة النصره والمحبة . وعرفا قرابة
حكيمية حاصلة من عتق أو موالاة

(وموانعه) التي تنفيه (أربعة) كما في السراجية
(الاول لرق) أي بجميع أنواعه سواء كان كاملاً كالمقن والمكاتب
أو ناقصاً كالمدير وأم الولد والمبعض . لأن الرقيق مطلقاً لا يملك
المال بسائر أسباب الملك فلا يملكه أيضاً بالارث . ولأن توريثه
يؤدي الى توريث الاجنبي وهو باطل

(و) المانع (الثاني القتل) الموجب للقود أي القصاص . أو الموجب
للكفارة وان سقطا بحرمه الابوة . أو الذي تستحب فيه
الكفارة . فالواجب للقصاص العمد (كمن قتل مورثه عمداً)
بان يتمد قله بسلاح أو ما يجري مجراه في تفريق الاجزاء
كالحد من الحشب والحجر . وموجه الاثم والقصاص ولا
كفارة فيه . والموجب للكفارة ثلاثة أقسام . شبه عمد . وخطأ .
وما جرى مجرى الخطأ . فشبه العمد هو ان يتمد ضربه بما
لا يقتل غالباً كالسوط . والخطأ كان رمي صيد افاصاب انساناً
أو رمي شخصاً يظه حريباً فاذا هو مسلم . ومثل المصنف لهذا
القسم بقوله (أو خطأ) . وما جرى مجرى الخطأ كاتقلاب نايم

على شخص أو سقوطه عليه من سطح أو سقوط حجر من يده عليه فقتله . وموجبه الكفارة والدية ولا اثم عليه . والذي تستحب فيه الكفارة كمن ضرب امرأة فالقت جنينا ميتا . ففيه الفرة وتستحب فيه الكفارة . فعندنا يحرم القاتل في هذه الصور فقط . وقوله (وهو مكلف) قيد أخرج به القتل مباشرة من الصبي والمجنون

(و) المانع (اثلاث اختلاف الدين) اسلاما وكفرا (بان كان احد الوارث والمورث مسلما والآخر كافرا) فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا . ولا المسلم من الكافر على قول علي وزيد وعامة الصحابة . لقوله عليه الصلاة والسلام لا يتوارث اهل ملتين شتى . أما الكفار فانهم يتوارثون وان اختلفت ملاهم لان الكفر كله ملة واحدة الا اذا اختلفت الدار بينهم على ما سيأتي

(و) المانع (الرابع اختلاف الدار فيما بين الكفار) بان كان أحد الكافرين في دار الاسلام والآخر في دار الحرب ومات احدهما (اختلاف الدار باختلاف المنفعة أي المسكر . واختلاف الملك كان يكون أحد المالكين في الهند

وله دار ومنعة والاخر في الترك وله دار ومنعة اخرى وانقطعت
 المصمة فيما بينهم حتي استعمل كل منهم قتال الاخر . فهاتان
 الداران مختلفتان . فتقطع باختلافهما الوراثه لانها تبني على
 المصمة والولاية . واما اذا كان بينهما تناصرون وتماون على اعدائهما
 فتكون الدار واحدة والوراثه ثابتة . ثم ان الاختلاف
 اما حقيقة وحكما كالحربي في دارهم مع الذمي في دارنا وكالحربيين
 في دارين مختلفتين بالمعنى السابق . وأما حكما فقط كاستامن
 على شرف اليهود مع ذمي في دارنا أو كحربيين من دارين
 مختلفتين في دار واحدة من دار الحرب أو كاستامين من
 دارين مختلفتين ايضا في دارنا . فانها وان كانت واحدة حقيقة
 الا انها مختلفة حكما لان المستامن يعد من أهل دار الحرب
 حكما لتمكنه من الرجوع اليها . وأما حقيقة فقط كاستامن
 في دارنا مع حربي في دارهم كلاهما من دار واحدة . فان
 الدارين وان اختلفنا حقيقة لكن المستامن من أهل
 دار الحرب حكما كما علمت منهما متحدان حكما . وفي هذا
 الاخير يدفع مال المستامن لوراثه الحربي لبقاء حكم الامان في
 ماله لحقه . وايصال ماله لورثته من حقه . وبه علم ان المانع هو

الاختلاف - كما سواء كان منه الاختلاف حقيقة أولا دون
الاختلاف حقيقة فقط . ومنه يعلم ان المصنف مثل للاختلاف
حقيقة وحكما . دون الاختلاف حكما فقط .

(واذا عرف هذا) المتقدم (فيجب) أي فاقول لك
يجب (على طالب هذا الفن) أي فن الفرائض (ان يعرف
ما يتعلق بمال الميت) أي بتركة الميت (من الحقوق) بيان لما
(مع معرفة اصحابها) أي أصحاب الحقوق (وكيفية استحقاقهم
لها) أي ويجب عليه ان يعرف كيفية استحقاق أصحاب الحقوق
لها (وقسمتها عليهم) أي كيفية قسمة الحقوق على اربابها

(فالحقوق التي تتعلق بمال الميت) الخالي عن تعلق حق الغير بعينه
كالرهن والعبد الجاني . فان حق الغير مقدم على هذه الحقوق
الاربعة . ولذا فسرت المال فيما سبق بالتركة لانها اسم لما بقي
بعد الميت من ماله صافيا عن تعلق حق الغير بعينه (اربعة على
الترتيب الآتي) أي مقدم بعضها على بعض كما يأتي (ان كان له
مال) أي ان وجد للميت مال والا فلا

الحق (الاول تجهيزه) أي يبدأ بتجهيزه أولا (وهو)
أي التجهيز (اتخاذ ما يلزم له) أي للميت (أسوة امثله من حين

موته الى دفنه) أي من وقت الموت الى وقت الدفن (كاجرة
الجل) الى القبر (والكفن) أي وثن الكفن (مع مراعات
السنة فيه) أي في الكفن (بان يكون للذكر) البالغ أو المراهق
(ثلاثة ثواب قيص ولمافة وازار) أما الصبي الذي لم يراهق
فيكفن في خرقتين ازار ورداء وان كفن في واحد اجزا (وللأثني)
البالغ أو المراهق (خمسة) أثواب (الثلاثة المذكورة) وهي
قيص ولمافة وازار (وخمار يوضع على رأسها ووجها وخرقة
تربط بهأثدياها الى ركبتيها) أما الصبية التي لم تراهاق فتكفن
في ثلاثة أثواب عند محمد . وهذا أكثره . والسقط يلف ولا يكفن
كالعضو من الميت . والمنبوش الطرى يكفن كالذى لم يدفن .
والمنبوش المتفسخ يكفن في ثوب واحد . والكفن يكون
بحالة التوسط . (من غير اسراف ولا تقتير) الاسراف . اما
باعتبار العدد بان يزداد في الرجل على ثلاثة أثواب وفي المرأة
على خمسة . وأما باعتبار القيمة بان يكفن بما قيمته ستون وقيمة
ما يلبسه في حياته اربعون . وهذا اذا لم يوص بذلك . فلو أوصى
به تمتع الزيادة على كفن المثل من الثاثة . ولو تبرع الورثة او
اجنبي فلا بأس بالزيادة من حيث القيمة لا العدد . الا ان الافضل

لاقتصاد . وان شير عكس الاسراف عددا وقيمة وهذا عند القدرة والاختيار . أما عند العجز والاضطراب فيكفن بلى شيء وجد . وان منع الدائن عن كفن السنة يكفن بكفن الكفاية . وهو للرجل ثوبان جديدان أو غسيلان ولبنة ثلاثة شيهان . الاول لو قبض الغريم مال الميت المستغرق فيه .

الدين قبل التجهيز والتكفين لا يسترد منه شيء . للسكفن الثاني . كما يبدأ من تركه الميت بتجهيزه كذلك يبدأ منها بتجهيز من تلزمه نفقته كالولد والزوجة ولو غنية على المفتي به اذا مات قبله ولو بلحظة (لقوله تعالى . والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) علة لقوله من غير اسراف ولا تقتير (ولقوله صلى الله عليه وسلم . حسنوا اكفان الموتى فانهم يزاورون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن اكفانهم) عطف على قوله لقوله تعالى وهو علة لعدم التقتير . وتحسين الكفن بان يكفن بكفن المثل . وهو ان ينظر الى ثيابه في حياته للجمعة واليدين . وفي المرأة ما تلبسه لزيارة ابويها . والمراد بالتفاخر الفرح والسرور حيث وافق السنة (ولا يدخل في التجهيز السبع) السبع جمع سبعة . والمراد بها ما يفعل من التسايع والتهليل باجر

(والجمع) جمع جمعة . والمراد بها ما يفعله في ليالي الجمع وإيامها من إيتاد الشموع وقراءة القرآن باجر الى غير ذلك من الامور التي تفعل بعصر وغيرها (والمواثد التي تفعل) من أهل الميت ويجتمع عليها النساء ولرجال وهي بدعة مستتبعة والوصية بها باطلة . قال في رد المحتار ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لانه شرع في السرور لا في الشرور . وهي بدعة مستتبعة . وأطال في ذلك الى أن قال . ولا سيما اذا كان في الورثة صغار أو غائب . مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالبا من المنكرات الكثيرة كإيتاد الشموع والتمناذيل التي لا توجد في الافراح وكذا الطبول والغنا بالاصوات الحسان واجتماع النساء والمردان واخذ الاجرة على الذكر وقراءة القرآن وغير ذلك مما هو مشاهد في هذه الازمان . وما كان كذلك فلا شك في حرمة وبطلان الوصية به ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه . أما فعل ذلك من جيران الميت وأقربائه لاهل الميت فهو مستحب (لانها ليست من الامور اللازمة) علة لقوله ولا يدخل في التجهيز السبع والجمع الخ أي التجهيز فعل ما يتركب وهذه غير لازمة ثم فرع على عدم لزومها بقوله (فاذا

فعلها وارث حسبت عليه من نصيبه) أي اذا فعل هذه الامور
أو شيئاً منها وارث بالغ عاقل من الورثة حسبت على ذلك
الفاعل من نصيبه من التركة . وان فعلها غير وارث كان
متبرعاً لا يلزم الورثة شيء منها . وهذا اذا كان للميت مال (وان
لم يكن له مال فتجهيزه على من وجبت عليه نفقته حال حياته)
أي وان لم يكن للميت مال يجهز منه فتجهيزه على قريبه الذي
تجب عليه نفقته في حال حياته (ان كان) القريب (ميسراً) يسار
الفطرة (والا) يكن له قريب أو كان لكن غير ميسر (فعلى
بيت المال) والا فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدرُوا سألوا
الناس له ثوباً فان فضل شيء رد له تصدق ان علم ولا كفن
به مثله والا تصدق به

(و) الحق (اثاني قضاء ما عليه من ديون العباد)
التي لها مطالب من جهتهم (كالقرض والمهر) وكل ما كان
واجباً في الذمة بدلاً عن شيء آخر . ومنه الخراج لانه
يدل عن منافع الارض . بخلاف الزكاة فان الواجب فيها عليك
المال من غير ان يكون بدلاً عن شيء آخر . فاذا كان الدين
لواحد يدفع له ما بقي بعد التجهيز فان وفى فيها . والا فان شاء عفا

او تركه الى دار الجزاء . وان كان لجماعة وتفاوتوا في الاولوية
 خدين الصحة أولي ولذا قال المصنف (ويقدم) دين الصحة
 حقيقة . وهو (ما كان ثابتا بالبيئة مطلقا) سواء كان في الصحة أو
 في المرض (أو الاقرار في صحته ولو) الاقرار (لو ارث) . أو
 حكما وهو ما اقر به في مرضه لكن علم ثبوته بطريق المعاينة
 كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه فانه من دين الصحة
 حكما فهو مقدم (على) دين المرض وهو (ما كان ثابتا بالاقرار
 في مرض موته) ولو (لغير وارث) . واقرار من خرج للمبارزة
 أو أخرج للقتل قصاصا أو ليرجم كإقرار المريض . وان استتوا
 يقسم الباقي بينهم على حسب حقوقهم . أما دين الله تعالى كالزكاة
 والكفارات ونحوها من الواجب له تعالى فانه يسقط بالموت
 عندنا لأنها عبادة والعبادة شرطها الاداء بالنفس فاذا مات فالت
 الشرط الا ان يتبرع بها الورثة من عند أنفسهم . أو يوصى بها
 فتنفذ من الثلث . وسمى ديننا باعتبار ما كان . واذا اجتمع
 دين الله الموصى به مع دين العبد ولا وفاء بهما قدم دين العبد
 لاحتياجه مع استغناء الله تعالى وكرمه

(و) الحق (الثالث تنفيذ وصيته من ثلث الباقي من ماله)

يعد الدين لامن ثلث أصل المال لان ما تقدم من التجهيز
وقضاء لدين صار معروفا الى ضروراته التي لا بدله منها فالباقي
هو ماله الذي كان له ان يتصرف في ثلثه . وتقدم الوصية على
الارث سواء كانت مطلقة كثلث ماله أو ربه . أو مقيدة بعين .
كثلث دراهمه على الصحيح . خلافا لمن قال . المطابقة في معنى
الميراث لشيوعها في التركة فيكون الموصى له شريكا للورثة
لا مقدما عليهم . ويدل على شيوع حقه فيها حتى الوارث انه
اذا زاد المال بمد الوصية زاد على الحقين . واذا نقص نقص عنهما .
حتى اذا كان ماله حال الوصية الفا مثلا ثم صار الفين فله ثلث
الالفين واذا انعكس فله ثلث الالف اه

تنبيهان الاول اذا زادت الوصية على الثلث تبطل في الزيادة ما لم
يجزها الورثة وان أجازوا نفذت ويصير الموصى به مملكا للموصي
له بالقبض . ولهم الرجوع قبل القبض . وأن أجاز بمض الورثة
دون البعض جاز في مقدار حصة المميز دون غيره

الثاني لا تصح الوصية لو ارث الا باجازه الباقيين ان كان
له ورثة . اما اذا لم يكن له الا زوجة فتصح الوصية لها كما اذا لم يكن
لها ورثة الا زوجها فتصح وصيتها له . أما غير الزوجين من الورثة

مخالفته له كل المال . إما فرضاً^(١) ورداً . أو تمصياً . أو فرضاً^(٢) وتمصياً فلا يحتاج الى الوصية .

فرع . العبرة في عدم صحة الوصية لو ارث بمن يكون وارثاً عند موت الموصى

(و) الحق (الرابع قسم ما بقي من ماله) بعد التجهيز والدين والوصية (بين) الورثة (المستحقين) للتركة الذين ثبت ارثهم بالكتاب أو السنة أو الاجماع (وهم) على ما هنا (عشرة اصناف على الترتيب الآتي)

الصنف (الاول اصحاب الفروض وهم من كانت لهم سهام مقدرة شرعاً) أي مقدرة في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو الاجماع (لا تقبل زيادة ولا نقصاً وإيس بعض غير

(١) قوله اما فرضاً ورداً . أي كاليت وبنت الابن والاخت مطلقاً والاخ لام والام والجدة وقوله أو تمصياً أي كالأب والجد والابن وابن الابن والاخ وابن الاخ والعم وابن العم وباقي العصبات أم منه

(٢) قوله أو فرضاً وتمصياً . كذا في شرح الخلاصة ولم يظهر لي مثاله فإن صاحب الفرض والنصيب مما الأب أو الجد لكن مع البنت أو بنت الابن والكلام في حالة الافراد وعند الافراد يأخذ كل منهما كل المال تمصياً اللهم الا ان يراد ولو بجهن كاخ لام هو ابن عم او معتق أم منه

المحجوبين منهم أولي من بعض) يعني اذا تعدد اصحاب الفروض لا يكون بعضهم أولى من بعض بل تقسم التركة بينهم على حسب مقاديرهم . ثم مثل لعدم أولوية البعض من البعض الآخر بقوله (كمن ترك زوجاً وأماً و بنتاً و بنت ابن) أي كامرأة ماتت وتركت زوجاً وأماً و بنتاً و بنت ابن . فاصل المسئلة اثنا عشر لاختلاط الربع بالسدس وتعود الى ثلاثة عشر للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان وللبنت النصف ستة ولبنت الابن السدس اثنان . فلعدم أولوية البعض من البعض أخذ كل وارث فرضه عائلاً (وان تعدد صاحب فرض واحد قسم ذلك الفرض بينهم) أي بين اصحاب الفرض الواحد (سوية كمن ترك عشر شقائق وخمسة اخوة لأم) فللشقيقات الثلثان وللأخوة لأم الثالث واصل مسألتهن ثلاثة وتصح من خمسة عشر

(و) الصنف (الثاني العصبية من النسب) فان بقي شيء من اصحاب الفروض فهو للعصبية النسبية على ترتيبهم الآتي (وهي) أي العصبية مطلقاً نسبية أو سببية (من أخذ جميع المال) بجهة واحدة (اذا انفرد) عن غيره (كمن ترك ابناً أو اباً أو شقيقاً) فالحال كله الابن في الاولى وللأب في الثانية وللشقيق في الثالثة

(وباقية) أي وأخذ باقي المال (مع ذي فرض) أي حالة كونه مع ذي ذي صاحب فرض (ان كان) أي ان وجد الباقي (كمن ترك بنتاً وشقيقاً) فلا ينفذ النصف فرضاً والباقي وهو النصف الآخر للشقيق تعصيباً والمسئلة من اثنين وتصح منها (والا لا) أي وان لا يوجد باق لا يأخذ العاصب شيئاً (كمن ترك شقيقتين وأختين لأم وأخاً لاب) فلا شقيقتين الثلثان فرضاً وللأختين لأم الثلث فرضاً واستغرقت الفروض التركة فلم يوجد للعاصب شيء ، وأصل المسئلة ثلاثة وتصح من ستة

(و) الصنف (الثالث ، ولي العتاة) وهو العصبية السببية (وهو) أي مولى العتاة (من حرر) أي شخص حرر ليشمل المأوث (انساناً) ذكرًا كان أو أنثى (مملوكًا له) فان من اعتق عبداً أو أمة كان الولاء له ويرث به ويسمى ولأه العتاة والنعمة (كمن ترك معتقاً بكسر التاء) احترز به عن نتجها فانه اسم للعقيق (لقوله صلى الله عليه وسلم لولاء لحة كلحمة النسب) تمامه لا يباع ولا يوهب ولا يورث

تأنيبه . المراد من قوله من حرر الجنس فيشمل المفرد والمتعدد كما يشمل الذكر والأنثى ، بقي ان قوله حرر قاصر على

المعتق الاختياري بان يعتق عليه بلفظ اعتاق أو فروعه كتدبير
 أو شراء ذي رحم محرم منه . ولا يشمل الاضطراري بان
 ورث دارحم محرمة رعتق عليه فلواتي بعبارة تشمله لكان أولى
 (و) الصنف الرابع عصبه مولي العتاقة الذكور) أي اذا لم يوجد
 مولي العتاقة يمطي المال لمن يعصبه من الذكور . وكونه عصبه
 نسبية لمولى العتاقة لا ينافي كونه عصبه سببية للميت
 نبيه جعل شارح الخلاصة بعد عصبه المعتق النسبية
 عصبته السببية وهو معتق المعتق ثم عصبته . وجعله مقدما
 على الرد ولذا عد الاصناف احد عشر . (كمن ترك ابن معتق
 بكسر التاء أو أباه) فالمال كله لابن في الاولى وللأب في
 الثانية (وليس هنا) أي في باب عصبه مولى العتاقة النسبية
 (للنساء ولأه) حتى لو مات عن ابن وبنت معتقه فالمال لابن
 ولا شيء . للبنت (لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من
 الولاء الا ما اعتقن أو أعتقن من اعتقن أو كاتبين أو كاتب من
 كاتبين أو ديرن أو دير من ديرن) تهليل لقوله وليس هنا
 للنساء ولأه . وتامه أوجر ولأه معتقن أو معتق معتقن .
 وقد بسط الكلام على معنى الحديث في رد المحتار فراجع

(و) الصنف (الخامس) الرد على ذوي الفروض النسبية) لبقاء قراباتهم بعد أخذهم فرائضهم دون ذوي الفروض السببية لانه لا رد على الزوجين لانقطاع النكاح الذي هو سبب الارث بالموت (بقدر نسب حقوقهم) أي يعتبر فيه نسبة مقادير السهام بعضها الى بعض ويرد الباقي عليهم بحسبها (ان لم تكن عصبية نسبية ولا سببية) أي يرد على ذوي الفروض عند عدم وجود العصبية النسبية أو السببية (كمن ترك بنتا وبنت ابن) ولم يكن هناك عاصب فجمع المال لهما فرضا ورداء. وأصل مسئلتها أربعة للبنت ثلاثة ولبنت الابن واحد لانه اذا كان من يرد عليه جذين مع عدم أحد لزوجين يكون أصل المسئلة السهام والسهام هنا أربعة لان أصل المسئلة ستة ولهما منها أربعة للبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس واحد والمجموع أربعة فهي أصل مسئلتها . اما اذا كان من يرد عليه جنسا واحداً مع عدم أحد لزوجين فالمسئلة من رؤسهم كما اذا ترك بنتين أو أختين أو جدتين فتجعل المسئلة من اثنين ابتداء قطعا للتطويل

(و) الصنف (السادس) ذوي الارحام) أي اذا لم يكن من يرد عليه يعطى المال لذوي الارحام (وهم) لفئة الاقارب

معلقا سواء كانوا من جهة الولاد أولا . واصطلاحا (أقرباء الميت) لذين هم (ليسوا بذوي فرض ولا عصبه) ويأخذون كل المال وما بقي من أحد الزوجين لعدم لرد عليهما (عند عدم من ذكر) أي عند عدم ذوي الفروض النسبية والعصبات (كمن ترك ابن بنت أو جدا فاسدا) فجميع المال لابن البنت في الاولى وللجد الفاسد في الثانية لان المنفرد منهم يحوز جميع المال (و) الصنف (السابع مولي المولاة) أي عدم ذوى الارحام يعطي المال لمولي المولاة (وهو من عاهد انسانا مجهول النسب بان يدفع دية جنائته اذا جنى ويرثه اذا مات) أي قبل مولاة الميت حين قال له أنت مولاي ترثي اذا مات وتمقل عني اذا جنيت ولم يكن من العرب ولا من معاتيقهم ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه بيت المال أو مولي مولاة آخر فيرثه القابل بلا عكس الا ان شرط ذلك من الجانيين وتحقت الشرائط فيها . وله أن يرجع ما لم يعقل عنه مولاة . ويدخل في العقد اولاده الصغار . وكذا من يولد له بمد ذلك وليس الاسلام على يده شرطا كما ان الذكورة ليست بشرط (كمن ترك مولى مولاة) فله كل المال وان كان معه أحد

الزوجين فله الباقي بمد فرضه

(و) الصنف (الثامن عصبة مولى الموالاة الذكور) على ترتيب عصبة مولى العتاقة (كمن ترك ابن مولى الموالاة) فله كل المال وان كان معه احد الزوجين فله الباقي

(و) الصنف (التاسع المقر له بنسب) محمول (على الغير) كابن اخي وابن ابني فان هذا الاقرار تضمن حمل النسب على الغير وهو الاخ في المثال الاول والابن في المثال الثاني . واحترز به عما اذا لم يتضمن تحميل النسب على غيره كما اذا اقر لجهول الذنب بانه ابنه فانه يوجب ثبوت النسب منه ويندرج في الورثة النسبية اذا اشتبهل الاقرار على شرائط صحته (ولم يثبت) ذلك النسب (بينة او اقرار من الغير) قيد ثان و ذكر الثالث بقوله (وليس له وارث غيره) اي ليس للمقر وارث معلوم . وزاد في السراجية رابعا وهو موت المقر على اقراره لانه اذ رجع لم يعتد به فلا يرث . وزيد خامس وهو كون المقر له مجهول النسب فالقيود خمسة . واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له كان الاقرار صحيحا في حق المقر . حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث لكنه

مؤخر في الارث عن عصبية مولي الموالاة ويكون هذا الاقرار وصية مبنية . ولذا صح رجوعه عنه . ولا ينتقل الى فرع المقر له ولا الى اصله (كمن اقر لانسان) مجهول النسب (انه اخوه) ولم يثبت نسبه من أبيه (ومات) مصرأ على اقراره (وليس له وارث) معلوم (غيره) فجميع المال لهذا المتر له وله الباقي بعد فرض احد الزوجين اذا كان معه احد الزوجين

(و) الصنف (الماشر الموصى له بما زاد على الثالث ولو بكل المال ومات الموصى لا عن وارث) فتكمل له وصيته لان سنعه عما زاد عن الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله عندنا ما عين له كاملا . (ثم عند عدم هؤلاء الاصناف العشرة) المتقدمة (يأخذ التركة بيت المال) أي توضع التركة في بيت المال (على) سبيل (انها مال ضائع يصرف في مصالح المسلمين) لا على سبيل الارث

(الباب الثاني في معرفة اصحاب الفروض و) معرفة (احوالهم) وعددهم (اعلم ان اصحاب الفروض) اي اصحاب السهام المستحقين لها سواء علم استحقاقهم لها بنص الكتاب او بغيره من الدلائل (اثنا عشر) نفسا بطريق البسط في

الاخت دون الجدة . (اثنان) منها (من السبب وهما الزوجان)
(ولكل) واحد (منها) أي من الزوجين (حالتان) . الحالة
(الاولى النصف للزوج) مع عدم الولد أو ولد الابن ذكرًا
كان أو أنثى (كمن ترك زوجا) أي كامرأة ماتت وتركت زوجا
(وأخا) فللزوج النصف فرضا والباقي للاخ تعصيا . والمسئلة
من اثنين وتصح منهما (والربع للزوجة) فصاعداً (كمن ترك
زوجة وأبا) فللزوجة الربع فرضا والباقي للاب تعصيا . والمسئلة
من أربعة وتصح منها (وذلك) أي كون النصف للزوج
والربع للزوجة فصاعداً (عند عدم الولد أو ولد الابن وان سفل)
ذكرًا كان أو أنثى . (والحالة) اثنائية الربع للزوج (مع الولد أو
ولد الابن وان سفل) ذكرًا كان أو أنثى (كمن ترك زوجاً)
أي كامرأة ماتت وتركت زوجا (وولداً) فللزوج الربع فرضا
والباقي للابن تعصيا . والمسئلة من أربعة وتصح منها (والتمن
للزوجة) فصاعداً مع الولد أو ولد الابن وان سفل ذكرًا
كان أو أنثى (كمن ترك زوجة وولداً) فللزوجة التمن فرضا
والباقي للولد تعصيا . والمسئلة من ثمانية وتصح منها . (وعشرة
من النسب) عطف على قوله اثنان من السبب (ثلاثة) منها

(من الرجل) أي الذكور (وهم الاب. والجد الصحيح) أبو
الاب وان علا (وهو الذي لم يتخلل في نسبه) أي لم يتوسط
في نسبه (الى الميت أم . والاخ لام . وسبه من النساء) وبسط
الجدة ثمانية (وهن) أي النساء السبع (الام والجدة
الصحيحة) من جهة الام أو الاب (وهي التي لم يتخلل في
نسبها الى الميت أب فاسد) أي التي لم يتوسط بينها وبين الميت
أب فاسد كام أب الام (والبنت) الصلبية (وبنت الابن)
وان سفلت (والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام)
ثم أخذ يبين ما لكل من الاحوال فقال

(فلاب ثلاث احوال) . الحالة (الاولى القرض المطلق)
أي الخالص عن التعصيب (وهو السدس) وذلك (عند
وجود الابن أو ابن الابن وان سفل) اي نزل (كمن ترك
أبا وابنا) فلاب السدس فرضا والباقي لابن تمصيبا والمسئلة
من ستة وتصح منها . (و) الحالة (الثانية التعصيب المطلق) اي
الخالص عن القرض (وهو عند عدم الولد او ولد الابن)
ذكر آ كان او انثى (وان سفل) فيأخذ كل المال تمصيبا ان لم
يكن ثمة صاحب فرض (كمن ترك ابا لا غير) وان كان معه

صاحبة فرض كالام فيأخذ الباقي تمصيبا كما هو مفهوم قوله تعالى . فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث . والحالة (الثالثة الفرض والتعصيب) معا وذلك (عند وجود البنت او بنت الابن وان سفلت) اي نزلت (كمن ترك ابا وبنتا) خلا بنت النصف فرضا والباقي للاب فرضا وتمصيبا . والمسئلة من ستة وتختصر الى اثنين

(وللجد) الصحيح (اربع احوال) وهي الاحوال (الثلاث المذكورة للاب) وهي الفرض المطلق . والتعصيب للمطلق . والفرض والتعصيب معا وذلك (عند عدمه) اي عند عدم الاب . والحالة (لرابعة الحجب عند وجود الاب) به (كمن ترك ابا وجدا) فجميع المال للاب ولا شيء للجد لحجبه به (وللأخ لام ثلاث احوال ستأتي مع اخته) وهي على ما سيأتي الثالث للاتنين فصاعداً والسادس للمنفرد منهم . وسقوطهم بالولد أو ولد لابن وان سفل ذكر أو أنثى وبالأب والجد الصحيح

(وللأم ثلاث احوال) . الحالة (الاولى السادس) وذلك (عند وجود الولد او ولد الابن وان سفل) ولفظ الولد

يَتَنَاوَلُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى (أَوْ الْإِثْنَيْنِ فَكَثْرٌ مِنَ الْإِخْوَةِ
وَالْإِخْوَاتِ مِنْ أَيْ جِهَةٍ كَانُوا) أَيْ سَوَاءٌ كَانُوا مِنْ جِهَةِ الْآبَوَيْنِ
مَعًا أَوْ مِنْ جِهَةِ الْآبِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْإِمِّ (كَمَنْ تَرَكَ أُمًّا وَوَلَدًا
أَوْ) أُمًّا وَ (وَلَدًا) أَوْ (أُمًّا وَ) اخْتَيْنِ (فَكَثْرٌ فَلِلْإِمِّ السُّدُسُ
فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ . (وَ) الْحَالَةُ (الْإِثْنِيَّةُ ثَلَاثُ كُلِّ الْمَسَائِلِ عِنْدَ
عَدَمِ مَنْ ذَكَرَ) مَنْ الْوَلَدُ أَوْ وَلَدُ الْإِبْنِ أَوْ الْإِثْنَيْنِ فَكَثْرٌ مِنَ
الْإِخْوَةِ وَالْإِخْوَاتِ (كَمَنْ تَرَكَ أَبًا وَأُمًّا) فَلِلْإِمِّ ثَلَاثُ فَرَضًا
وَالْبَاقِي لِلْأَبِ تَصْصِيْبًا كَمَا هُوَ مَفْهُومٌ أَيْةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ كَمَا مَرَّ .
وَالْمَسْئَلَةُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَتَصَحُّحُ مِنْهَا . (وَ) الْحَالَةُ (الْإِثْنِيَّةُ ثَلَاثُ الْبَاقِي)
بَعْدَ فَرَضِ أَحَدٍ لَزَوْجَيْنِ (مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ) وَالْأَبِ (عِنْدَ
عَدَمِ مَنْ ذَكَرَ) مَنْ الْوَلَدُ أَوْ وَلَدُ الْإِبْنِ أَوْ الْإِثْنَيْنِ فَكَثْرٌ مِنَ
الْإِخْوَةِ وَالْإِخْوَاتِ . وَتَحْتَ هَذِهِ صَوْرَتَانِ تَسْمِيَانِ بِالْفَرَاوِينِ
لشَهْرَتِهِمَا كَالْكُوكِبِ الْأَغْرَ وَالْمَرِيَّتَيْنِ لِقَضَاءِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ
وَضَى اللَّهُ عَنْهُ فِيهِمَا بِذَلِكَ . فَإِذَا كَانَتْ مَعَ الزَّوْجَةِ وَالْأَبِ (كَمَنْ
تَرَكَ زَوْجَةً وَأَبًا وَأُمًّا) يَكُونُ ثَلَاثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجَةِ
وَبِمَا . لِأَنَّ أَصْلَ الْمَسْئَلَةِ أَرْبَعَةٌ وَتَصَحُّحُ مِنْهَا . لِلزَّوْجَةِ لِرَبْعٍ وَاحِدٍ
وَالْبَاقِي ثَلَاثَةٌ لِلْإِمِّ ثَلَاثًا وَاحِدًا وَالْبَاقِي لِلْأَبِ . وَإِذَا كَانَتْ مَعَ

الزوج والاب يكون ثلث الباني بمد فرض الزوج سدس لان اصل
المسئلة ستة وتصح منها . للزوج النصف ثلاثة والباقي ثلاثة
عظما واحد للام والباقي للاب تعصيا . اما اذا كانت مع
الجدة واحد الزوجين فلها ثلث جميع المال كما تقدم

(وللجدة) الصحيحة وهي التي لم تدل بجدة فاسد
(حاتان) ١٠ امة (الاولى السدس) وذلك (عند عدم الام)
سواء كانت لام أو لاب وسواء كانت واحدة أو أكثر اذا
كن صحيحات متحاذيات في الدرجة . وطريق معرفة الوارثات
منهن ان تذكر بمقدار العدد الذي تريده لفظة أم ثم تبدل الام
الاخيرة من طرف الميت باب في كل مرتبة الى أن يبقى أم
واحدة . فلو سئلت عن اربع جدات وارثات مثلاً فتقول أم
أم أم أم . أم أم أم أب . أم أم أب أب . أم أب أب أب .
قالاولى أمية والبواقي أبويات . ولا يتأني التعداد في الاميات
مع الصحة لانه متى تخلصن أب يكون فاسدا وما فوقه من
الجدات فاسدات . فالجدة الصحيحة من جهة الام واحدة
أبدأ (كن ترك جدة) أمية أو أبوية (وولداً) فللجدة السدس
والباقي للولد تعصيا . والمسئلة من ستة وتصح منها . (و)

الحالة (الثانية الحجب عند وجود الام) بالام يعني ان الجدة
مطلقا والجدات يسقطن بالام (كمن ترك أما وولدا و جدة)
فالام السدس فرضا والباقي للولد تمصيبا ولا شيء للجدة
لحجبها بالام . والمسئلة من ستة وتصح منها

نذيه الجدة لاب تسقط بالاب لادلائها به . وكذا تسقط
بالجد ان أدلت به اما اذا لم تدل به فلا يحجبها وان علت كام
أم الاب فانها ترث مع الجد لانها ليست من قبله بل هي زوجته
ان كان بعدها عن الميت بدرجة واحدة . أو أم زوجته ان كان
ي بعدها بدرجتين

نذيه آخر . الجدة البدي من أي الجهتين كانت تحجب
بالقرى من أي الجهتين كانت سواء كانت القرى وارثة أو
محجوبة كام الاب المحجوبة بالاب فانها تحجب أم أم الام
(ولابنت) الصلبة وعبرة غيره بنات بالجمع وهي أولى
(ثلاث احوال) . الحالة (الاولى النصف للواحدة كمن ترك
بناتا وشقيقا) فللابنت النصف فرضا والباقي للشقيق تمصيبا
والمسئلة من اثنين وتصح منها . (و) الحالة (الثانية الثلثان
لثنتين فاكثر كمن ترك بنتين وأخا) شقيقا أو (لاب) فللبنتين

لثلاثة ان فرضا والباقي للاخ تمصيبا . والمسئلة من ثلاثة وتصح منها . (و) الحالة (الثالثة التمصيب عند وجود أخ لهن) به أي تمصيبهن باخيهن (لئلا ذكر ضعف الانثى كمن ترك ابنا وبنتين) فلئلا ذكر مثل حظ الانثيين . والمسئلة من أربعة عدد رؤسهم ببسط الابن برأسين وتصح منها

(وابنت الابن) عبارة غيره بنات بالجمع وهي اظهر (ست احوال) . الاحوال (الثلاث المذكورة في) احوال (البنت) الصلية وذلك (عند عدم الولد) الصلي عبارة السراجية عند عدم بنات الصلب قال في شرح السيد لان النص ورد فيهن صريحا فاذا عدم بنات الابن مقامهن (وثلاثان عند وجود البنت) الصلية . (احداها) أي احدى الحالتين (السدس) مع الواحدة الصلية (تكملة لثلاثين) عند عدم الغلام المصوب لهن (كمن ترك بنتا وبنت ابن و) اخا (شقيقا) اولاب فللبنت النصف فرضا وابنت الابن السدس تكملة الثلاثين والباقي للاخ تمصيبا . والمسئلة من ستة وتصح منها . (وثانيتها) أي ثانية الحالتين (التمصيب ان كان في درجتها ابن ابن) به (لئلا ذكر ضعف الانثى كمن ترك بنتا وأولاد ابن

ذكورا وانانا) فلابنت النصف فرضا والباقي لاولاد الابنه
 لئلا كرم مثل حظ الانثيين . قلت وفي جمل هذه الحالة خامسة
 نظر . لانه جعلها فيامر ثلاثة الثلاث لاول اذا التعصيب باخيهن
 الذي هو الحالة الثانية يشمل ما اذا كن مع صلبية أو صليبتين
 فاكثرا أو مع عدم الصليات . ولو نظر الي كل من هذه
 لزادت الاحوال على الست مع انه تبع غيره وعدها ستا . قال في
 شرح الخلاصة . والرابعة لمن السدس مع الواحدة الصلبية تكلمة
 ثلاثين . الا ان يكون بمحذائهن غلام سواء كان اخاهن أو ابن
 عمهن . أو يكون أسفل منهن سوا كان ابن اخيهن أو كان ابن
 ابن عمهن فانه يعصب من فوقه اذا لم تكن صاحبة سهم .
 والحالة الخامسة سقوطهن بالصليبتين . الا ان يكون بمحذائهن
 غلام سوا كان اخاهن أو ابن عمهن . أو يكون أسفل منهن
 سوا كان ابن اخيهن أو ابن ابن عمهن اه . بقي ان التقييد بقوله
 ان كان في درجتها أي محاذيا لها بالنظر الى التعصيب في جميع
 النصف الباقي من فرض الصلبية كالمثال الذي مثل به . أما
 التعصيب في الثالث فلا فرق فيه بين المحاذي والسافل . حتي
 قومات عن بنت . وبنت ابن . وبنت ابن ابن . وابن وبنت ابن

ابن ابن . فالابن السافل يعصب من مثله ومن فوقه ممن لم تكن
صاحبة سهم . فلبنت الصلب النصف وابنت الابن السدس
تكملة الثلثين واثالث الباقي للابن واخته وعمته للذكر مثل
حظ الانثيين . والمثلة من ستة وتصح من اثني عشر (واولاد
البنين المتفرقين كأولاد ابن واحد) ثم فرع عليه بقوله (فيقسم
المال بينهم على مامر) أي للذكر مثل حظ الانثيين . (و) الحاملة
(السادسة الحجب عند وجود ابن) به (ولو كان مهن) أي
مع بنات الابن (ابن ابن) يعني ان بنات الابن يسقطن بالابن
الصابي سواء كن وحدهن أو مهن ابن ابن (أو بنتين) صليبتين
عطف على ابن أي ويسقطن عند وجود بنتين صليبتين . الا ان
يكون مهن غلام سواء كان اخاهن أو ابن عمهن كما تقدم . وبنتا
الابن كالصليبتين عند عدمهما في كونهما مسقطتين لمن أسفل
منهما من بنات ابن الابن الا ان يكون مهن غلام (كمن
ترك ابنا واولاد ابن) فجميع المال للابن ولاشي لأولاد الابن
لحجبهم به (أو) ترك (بنتين وبنات ابن) فلاشي لبنات الابن
للسقوطهن بالبنتين وجميع المال للبنتين فرضا وردا ان لم يكن
عاصب . وان كان فلهما فرضهما الثلثان والباقي له

(والاخت الشقيقة خمس أحوال) عبارة السراجية
والخلاصة اخوات بالجمع . (الثلاثة المذكورة في البنت)
وهي النصف للواحدة والثلاثان للثنتين فاكثر والتمصيب باخير
أى الشقيق وذلك (عند عدم الولد وولد الابن وان سفل) والمراد
من الولد هنا البنات أى الاخوات الشقيقات كالصاليات عند
فقد البنات وبنات الابن . (و) الحالة (الرابة التمصيب مع
الغير) وذلك (عند وجود بنت أو بنت ابن) فاكثر فلهن الباقي وهو
النصف مع البنات والثلاث مع البنتين فصاعدا لصيرورهن عصبية
معهن (كن ترك بنا أو بنت ابن وشقيقة فاكثر) فللابنت أو
بنت الابن النصف فرضا والباقي للشقيقة فاكثر تمصيبا . وان
استغرقت الغروض التركية لا يكون للشقيقة فاكثر شيء كما لو
تركت بنتين وزوجا وأما واختا شقيقة . فاصل المسئلة اثنا عشر
وتمول لثلاثة عشر للبنتين اثنتان ثمانية وللزوج الربع ثلاثة
وللام السدس اثنان وسقطت الاخت . (و) الحالة (الخامسة
الحجب عند وجود اب أو جد) صحيح (وان علا او) عند وجود
(بن وابن ابن وان سفل) أى نزل (كن ترك ابا وشقائق وأشقا)
فللأب كله ولا شيء للاخوة والاخوات لحجبهم به

(ولاخت لاب) عبارة غيره اخوات بالجمع (ست .
أحوال) عبارة السراحية والخلاصة سبعة أحوال . (الثلاثة
المذكورة في البنت) وهي النصف للواحدة والثشان لثنتين فكثر
والتعصيب باخيهن وذلك (عدم عدم أب وجد) صحيح وان
علا (وولد وولد ابن) وان سفل (وشقيق وشقيقة) الواو بمعنى
او . (و) الحالة (الرابعة السدس) وذلك (عند وجود) أخت (شقيقة
تكلمة لثلاثين كمن ترك شقيقة واحدا لاب) وعاصبا فلا شقيقة
النصف فرضا وللاخت لاب السدس تكلمة لثلاثين . الا ان
يكون معها أخ لاب فيعصباها في النصف الباقي . وتسقط معه
لو استغرقت الفروض التركية . فيكون أخا مشؤما لولاه
لورثت . (و) الحالة (الخامسة التعصيب مع الغير) وذلك (عند
وجود بنت أو بنت ابن) فكثر وان سفلت (كمن ترك بنتا أو
بنت ابن واختا لاب) فلاخت لاب الباقي وهو النصف مع
البنت أو بنت الابن . أو الثالث مع اثنتين فكثر من البنات
أو بنات الابن تعصبا . الا ان استغرقت الفروض التركية فلا
يكون لها شيء كما لو تركت بنتين وزوجا وأما واختا لاب
فأصلها كما تقدم اثنا عشر وتعمل لثلاثة عشر للبنتين ثمانية وللزوج

ثلاثة وللأم اثنان وسقطت الاخت لاب . (و) الحالة (السادسة الحجب) وذلك (عند وجود اب أو جد) صحيح وان علا (أو ابن أو ابن ابن) وان سفل (أو) أخ (شقيق أو) اختين (شقيقتين) كمن ترك اختا لاب وواحدا ممن ذكر (فلا شيء للاخت لاب لسقوطها بمن ذكر

تنبيه . جمل شارح خلاصة السقوط بالشقيقتين حالة سابعة . وعبارته ولهن أي الاخوات لاب حالة سابعة . وهي سقوطن بالعمينيتين الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن في اثنتي الباقي المذكور . مثل حظ الانثيين . فيكون أخا مباركا ويسقطن معه لو استغرقت الفروض التركة . انتهت بزيادة (ولولد الأم ذكر ا كان أو أنثى ثلاث أحوال) . الحالة (الاولى السدس الواحد) المنفرد ذكر ا كان أو أنثى (كمن ترك شقيقة وأخا أو اختا لام) وعاصبا فلا شقيقة النصف فرضاً ولولد الأم السدس فرضاً والباقي للعاصب . (و) الحالة (اثانية الثلث للابنتين فاكثرت) ذكرين أو أنثيين أو مختلطتين (ذكورهم كانوا في القسمة والاستحقاق) على السواء (كمن ترك أما واخوة و اخوات لام) وعاصبا فلا الأم السدس فرضاً ولابني الأم الثلث

والباقي للمأصوب . (و) الحالقة الثالثة الحجب عند وجود أب أو جد صحيح وإن علا (أو ولد أو ولد ابن وإن سفل) أى نزل (ذكر) كان (لو ولد وولد الابن) أو انثى كن ترك أختاً واختاً لام وواحداً ممن ذكر) من الأب والجد والولد وولد الابن فلا شيء لو ولد الام لسقوطه بكل ممن ذكر

تذنيه . ولم مما تقدم أن جملة أصحاب الفروض ثلاثة عشر . أربعة من الذكور وهم الزوج والاخ لام والأب والجد . وتسع من النساء وهن الزوجة والابنت وبنت الابن والام والجددة لام أو لاب والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام . وإن جملة احوالهم أربعون . للزوج والزوجة اثنتان . وللولد لام ثلاث . وللأب ثلاث . وللجد أربع . وللبنات ثلاث . ولبنات الابن ست . وللأم ثلاث . ولكل من الجدتين اثنتان . وللشقيقات خمس . وللأخوات لاب سبع . فتأمل

(الباب الثالث في معرفة المصبة) وأقسامهم وحكمهم . والمصبة كما تقدم من يأخذ جميع المال إذا انفرد بجملة واحدة أو يأخذ ما يزيد من الفروض إن كان نمة أصحاب الفروض . ويسقط إن لم يزد شيء . وأل في الفروض للجنس فيشمل

ما ابقاء فرض واحد . والتقييد بجهة واحدة احتراز عن صاحب
 القرض فانه قد يأخذ الكل لكن فرضا وردا . فشمـل
 التعريف . العصبـة بنفسه كالابن والعتق . والعصبـة بغيره
 كابنت باخيها لانهما يأخذان ما أبقتـه النروض ويحوزان
 كل المال عند انفرادهما . والعصبـة مع غيره كالأخت مع البنت
 فانها تأخذ ما أبقتـه النروض (أعلم ان العصبـة تنقسم الى) قسمين
 عصبـة (نسبية) وعصبـة (سببية . فا) لعصبـة (النسبية ثلاثة
 أقسام) . القسم الاول (عصبـة بنفسها . و) الثاني (عصبـة بغيرها . و)
 الثالث (عصبـة مع غيرها . فاما العصبـة بنفسها فهي) كل ذكر
 لا يدخل في نسبته الى الميت انثى وهو (أربعة أصناف على
 الترتيب الاتي) أي مقدم بعضها على بعض . فالصنف (الاول
 جزء الميت وهو ابنه ثم ان ابنه وان سفل) بفتح الفاء أي نزل
 (كمن ترك ابنا أو ابن ابن) فالمال كله للابن في الاولى ولابن
 الابن في الثانية . (و) الصنف (الثاني أصله) أي أصل الميت
 (وهو أبوه ثم جده الصحيح وان علا) والجـد الصحيح هو
 الذي لم يتوسط بينه وبين الميت انثى كما مر (كمن ترك أبا أو
 جـدا) صحيحا فالمال كله للاب في الاولى وللجد في الثانية .

(و) الصنف (الثالث جزء أبيه) أى جزء الى الميت (وهو أخوه الشقيق ثم أخوه لاب ثم ابن) الأخ (الشقيق ثم) ابن الاخ (لاب وان سفل) راجع لكل من ابن الشقيق وابن الاخ لاب (كمن ترك) أخا (شقيقا أو أخا لاب أو) ترك (ابن) أخ (شقيق أو ابن أخ لاب) فالمال كله للاخ فى الاولى والثانية ولا بن الاخ فى الثالثة والرابعة . (و) الصنف (الرابع جزء جده) أى جده الميت (الصحيح) وان علا (وهو عمه الشقيق ثم) عمه (لاب ثم ابن العم الشقيق ثم) ابن العم (لاب وان سفل) راجع لكل من ابن العم الشقيق وابن العم لاب . ومثل عمه عم أبيه وجدته وان علا (كمن ترك عما شقيقا أو) عما (لاب أو ابن عم شقيق أو) ابن عم (لاب) أو عم أبيه الشقيق أو لأب أو ابن عم أبيه الشقيق أو ابن عم أبيه لاب وهكذا . (والمراد) بالجد (الجد) الصحيح (وان علا يكن) عند التمدد (جزء الجد القريب يحجب جزء الجد البعيد) فالعم وابنه ولو لأب يحجبان عم الأب ولو شقيقا وعم الأب وابنه ولو لأب يحجبان عم الجد ولو شقيقا وهكذا . (واما العصابة بنيرها فى) كل اتي تصير عصابة بانضمامها الى عصابة بنفسه وهي (أربعة اصناف

أيضا) . الصنف (الاول البنت) الصلبية (وأخوها) .
والمراد بالبنت الجنس فيشمل الثنتين فأكثر لانهن يصرن
عصبة باخهن . فيمصّب البنت الصلبية والبنتين فما فوق ابن
الميت الصلي . أما مع ابن الابن فيفرض للواحدة النصف
ولثنتين فافوق الثلثان (و) الصنف (الثاني بنت الابن وأخوها)
والبنتان فما فوق كذلك يعنى ان بنت الابن وبنتي الابن
فما فوق يصرن عصبة باخهن سواء كن مفردات او متعدّدات
(وكذا بنت ابن وابن ابن آخر وان سفل) أى كما ان ابن
الابن يعصّب اخته كذلك يعصّب بنت عمه (اذا كانت بمحذاه)
بدون شرط (أو) كانت (فوقه) كعمته وبنت عم أبيه بشرط
كونها ليست صاحبة سهم كما ذكره بقوله (ممن لم تكن ذات
سهم) أى صاحبة سهم مقدر (لانه كاخيا) أى مثل أخيا في
الحكم . كمن مات وترك بنتا . وبنت ابن . وبنتي ابن ابن
آخر . وابن وبنت ابن ابن ابن آخر . فلأولى وهي بنت الصلب
النصف فرضا . ولبنت الابن السدس تكملة للثنتين . وأخيرا
من بنتي ابن الابن وابن وبنت ابن ابن الابن الباقي للذكر
مثل حظ الانثيين . والمسئلة من ستة وتصح من ثلاثين .

أما تمثيل المصنف له بقوله (كمن ترك بنت ابن وبنتي ابن ابن آخر
وبنت وابن ابن ابن آخر فلا ولي المصنف وغيرها للذكر
ضعف الاثني) فهو غير صحيح . لان بنت الابن في مثاله لها
النصف وبنتي ابن الابن لها السدس بكلمة الثلثين والباقي وهو
الثالث لبنت ابن ابن الابن واخيها للذكر ضعف الاثني . واصل
مستلهم ستة وتصح من ستة وثلاثين . فقوله فلا ولي النصف
ظاهر . وقوله وغيرها للذكر ضعف الاثني غير صحيح كما قلنا
(و) الصنف (اثلاث الاخت الشقيقة وشقيقها) فهي عصبه به .
والمراد الجنس كما مر . أما مع الاخ لاب فيفرض للشقيقة
النصف والشقيقتين فاكثر الثلثان . (و) الصنف (الرابع الاخت
لاب) وكذا الاختان لاب فاكثر (وشقيقها) لا ولي مع أخ
لاب للميت ليشمل ما اذا كان أخا لاب فقط (وذلك لان كل
واحدة من هؤلاء) النسوة (لاربع) وهن البنت وبنت الابن
والاخت الشقيقة والاخت لاب (تصير عصبه باخيها) فيقسم
المال بينهم (للذكر ضعف الاثني) أي مثل حظ الانثيين (بدليل
قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين)
راجع للصنف الاول والثاني . وقوله تعالى (وان كانوا أخوة

رجالاً ونساء فلان كرمثل حظ الانثيين) راجع للصنف الثالث والرابع . (واما العصبية مع غيرها فهي كل انثي تصير عصبية مع انثي اخرى و) هي (تنقسم الى صنفين . اولهما) أى أول الصنفين (الاخت الشقيقة) فاكثر (مع البنت) الصليبية فاكثر (أو) مع (بنت الابن) فاكثر (وان سفلت) أى نزلت (كمن ترك) اختا (شقيقة وبنتا أو بنت ابن) فللبنت أو بنت الابن النصف فرضا والباقي للشقيقة تعصيبا . (وثانيهما) أى ثانى الصنفين (الاخت لاب) فاكثر (مع البنت) الصليبية فاكثر (أو بنت الابن) فاكثر (وان سفلت) أى نزلت (كمن ترك اختا لاب وبنتا أو بنت ابن) فللاخت لاب الباقي بعد فرض البنت أو بنت الابن (وذلك لان كل واحدة منهما) أى من الاخت الشقيقة والاخت لاب (تأخذ الباقي مع البنت أو بنت الابن) فاكثر (لقوله صلى الله عليه وسلم . اجعلوا الاخوات مع البنات عصبية) والمراد من الجمع ههنا الجنس أى جنس الاخوات مع جنس البنات وجعله في الدر من كلام القرطبيين (والمراد بالاخوات) في الحديث أو في كلام القرطبيين الاخوات (الاشقا أو) الاخوات (لاب) دون الاخوات لام لسقوط بن بالاولاد مطلقا ولان

الاخت لام لا تكون عصبية بالغير فعدم كونها عصبية مع الغير
 من باب أولى . (وأما العصبية السببية فهي قسمان) . أحدهما
 (مولى عتاقة) وهو كل من يصير عصبية بسبب الاعتاق ذكر
 كان أو أنثى وإن كان المتيقن لغير وجه الله تعالى . كان أعتقه
 للمرسول أو الولي أو أعتقه للشيطان أو أعتقه على أنه مائة أو
 أعتقه بشرط أن لا ولأ عليه أو على مال أو استيلا دالي غير ذلك
 (وثانيهما) (مولى موالاة) وهو كما تقدم القابل موالاة الميت
 حين قال له أنت مولاي ترثني إذا مت وتعقل عني إذا جنيت
 (ثم عصبتهما النسبية من الذكور) دون الاناث (وهي العصبية
 بنفسها) ثم العصبية السببية لهما كمتق المعتقد (على الترتيب المار)
 المذكور في الباب الأول من تقديم المعتقد ثم عصبته النسبية ثم
 السببية ثم الرد على ذوى الفروض ثم ذوى الارحام ثم مولى
 الموالاة ثم عصبته

(والمأصل) في هذه الباب . (ان جزء الميت) وهو ابنه ثم ابن ابنه
 وان سفل (مقدم على) الاصناف (الكل) عند اجتماعهم . (ثم أصله)
 وهو الاب والجد له وان علا . (ثم فرع أبيه) وهو الاخوة وبنوهم
 وان سفلوا . (ثم فرع جده) الصحيح (كما مر) أول الباب وهم

الاعمام وبنوهم وان سفلوا . (واذا استوي جماعة من العصابة في درجة) واحدة مع تفاوتهم في القوة (يقدم ذو القرايتين على) حذى (قرابة واحدة كشقيق واخ لاب) فالمال للشقيق دون الاخ لاب (وعند التناوت) في الدرجة (يقدم القريب على البعيد) في الدرجة (كاخ لاب وابن) أخ (شقيق) فالمال كله ' الاخ لاب دون ابن الاخ الشقيق . (واذا اجتمع جماعة) من العصابة (في درجة واحدة) مع استوائهم في القوة (قسم نصيب تلك الدرجة بينهم سوية) باعتبار رؤوسهم لا اصولهم (كابن أخ وعشرة نى أخ اخر فانه) أى النصيب (يقسم بينهم) على (أحد عشر سهما) اعتبارا لرؤوسهم (لكل واحد منهم سهم)

تنبيه . علم مما تقدم ان المنفرد من الاصناف الاربعة بحوز جميع المال . واذا امتدوا فالتقديم فيهم . أولا بالجهة فالبنوة تقدم على الابوة والابوة تقدم على الاخوة والاخوة تقدم على العمومة فيقدم الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم الجد الصحيح وان علا وهكذا . ثم بالقرب فيقدم الابن على ابن الابن ويقدم الاب على الجد ويقدم الجد على أب الجد ويقدم الاخ على ابن الاخ ويقدم المم على ابن المم ويقدم ابن عمه على عم أبيه

وهكذا لو عات . ثم بالقوة وهي لا تتأني الا في جهة في الاخوة
والعمومة كان يكون بعضهم لأبوين وبعضهم لاب فالاخ
لابوين يقدم على الاخ لاب وابن الاخ لابوين يقدم على
ابن الاخ لاب والعم لابوين يقدم على العم لاب وابن العم
لابوين يقدم على ابن العم لاب ويقاس عليهم عمومة الاب
والجد قال الجعبري

وبالجهة التقديم ثم بقربه * وبدهما التقديم بالقوة اجملا
وعند اتحاد جهتهم واستواء درجاتهم وقوتهم كابن اخ
وعشرة بنى أخ آخر يقسم المال بينهم باعتبار رؤوسهم لا اصولهم
على احد عشر سهما

(و) علم (ان المحجوب) من الورثة (بغيره) منهم (فسمان أولهما)
أي اول القسمين (المحجوب حجب نقصان) بانتقال من فرض
إلى فرض اقل منه (وهو) أي المحجوب حجب نقصان (خمسة
أنواع) من الورثة . النوع (الاول الزوج فانه يحجب من) فرض
(النصف الى) فرض (الربع بالولد) او ولد الابن وان سفل ذكرا
كان الولد او أنثى . (و) النوع (الثاني الزوجة فاهما تحجب من)
فرض (الربع الى) فرض (الثمن بالولد ايضا) او ولد الابن وان

سفل ذكر آ كان أو أنثى . (و) النوع (الثالث بنت الابن) الاولى
منه بنات بالجمع (فانها) أي بنت الابن (تحجب من) فرض
(النصف) الى فرض السدس (أو) البنتان فاكثر فانهما يحجبان من
فرض (الثنتين الى) فرض (السدس) بالبنت الصليبة . فقوله
(بالبنتين فاكثر) غير صواب . وذلك لان بنت الابن اذا انفردت
عن بنت الصاب يفرض لها النصف ومعهما يفرض لها السدس
تكملة اثنتين . وبناتا الابن فاكثر فرضهما الثلثان ومع الصليبة
يفرض لها السدس تكملة الثنتين كما تقدم بيانه في الباب الثاني
(و) النوع (الرابع الاخت لاب) والاختان لاب فاكثر (فانها
تحجب من) فرض (النصف) الى فرض السدس (أو) يحجبان من
فرض (الثنتين الى) فرض (السدس) بالاخت الشقيقة . فقوله
(بالشقيقتين فاكثر) غير صواب كما تقدم في بنت الابن . (و)
النوع (الخامس الام فانها تحجب من) فرض (الثالث الى) فرض
(السدس بالولد) الصليبي ذكر آ كان أو أنثى (أو ولد الابن وان
سفل) ذكر آ كان أو أنثى (أو الاثنين من الاخوة والاخوات
فاكثر من اي جهة كانوا) أي اشتما أو لاب أو لام او مختاطبين
وكذا تحجب من ثلث كل المال الى ثلث الباقي بعد فرض

أحد الزوجين مع زوج أو زوجة واب بهما
(وثانيهما) أي ثاني القسمين (المحجوب حجب حرمان وهو
عشرة) على ما هنا والافهوا أكثر منها. (الاول ابن الابن وان
سفل) أي نزل (فانه يحجب بالابن) الصلي وبابن ابن اعلى منه
مع عدم الصلي. (والثاني الجد) الصحيح (وان علاقانه يحجب
بالاب) وبجد صحيح اسفل منه مع عدم الاب. (والثالث) الاخ
(الشقيق فانه يحجب بواحد من اربعة وهي) أي الاربعة (الاب
والجد) الصحيح وان علا (والابن) الصلي (وابن الابن وان سفل)
أي نزل. (والرابع) الاخ لاب فانه يحجب بواحد من ستة وهي
أي الستة (هؤلاء الاربعة) المتقدمة من الاب والجد والابن
وابن الابن (و) الاخ (الشقيق و) الاخت (الشقيقة اذا صارت
عصبية مع البنت) الصلبية (أو بنت الابن) وان سفلت. (والخامس
ابن) الاخ (الشقيق فانه يحجب بواحد من ثمانية وهي) أي الثمانية
(هؤلاء الستة) المتقدمة من الاب والجد والابن وابن الابن
والشقيق والشقيقة (والاخ لاب والاخت لاب اذا صارت
عصبية مع الغير) وهو البنت أو بنت الابن. (والسادس ابن
الاخ لاب فانه يحجب بواحد من تسعة) وهي أي التسعة

(هؤلاء الثمانية) المتقدمة (وابن) الصلب للاخ (الشقيق) .
 فقوله (وان سفل) غير صواب . لانه لومات عن ابن اخ لاب
 وابن ابن اخ شقيق يكون المال لابن الاخ لاب دون ابن ابن
 الاخ الشقيق لقرب الاول في الدرجة وبعد الثاني كما رفي التنبيه
 من ان التقديم بقرب الدرجة ثم بالقوة . (والسابع العم الشقيق)
 للميت (فانه يحجب بواحد من عشرة وهي) أي العشرة (هؤلاء
 التسعة) المتقدمة (وابن الاخ وان سفل) أي نزل . (والثامن العم
 لاب) للميت (فانه يحجب بواحد من أحد عشر) نفسا (وهي)
 أي الاحد عشر (هؤلاء العشرة) المتقدمة (والعم الشقيق)
 للميت . (والتاسع ابن العم الشقيق وان سفل) أي نزل . ولا
 وجه له فلو ابدله بقوله وان علا لكان أولى لانه المتوهم بخلاف
 السافل (فانه) أي ابن العم الشقيق (يحجب بواحد من اثني
 عشر) نفرا (وهي) أي الاثنا عشر (هؤلاء الاحد عشر)
 للمتقدمة (والعم لاب) للميت . (والعاشر ابن العم لاب) للميت
 (فانه يحجب بواحد من ثلاثة عشر) نفسا (وهي) أي الثلاثة
 عشر (هؤلاء الاثنا عشر) المتقدمة (وابن العم الشقيق) الصابي .
 فقوله (وان سفل) غير صواب كما تقدم قريبا . (وهذا القسم)

أي المحجوب حجب حرمان (يحجب غيره) حجب نقصان
 وحجب حرمان . فحجب النقصان (كاخوين أو اختين) فصاعدا
 من أي جهة كانا (فانهما لا يرثان مع الاب) لحجبهما به (ويحجبان
 الام من) فرض (الثالث الى) فرض (السدس كمن) مات و
 (ترك ابا وأما وأخوة) لابوين أو لاب أولام فلام السدس
 فرضا والباقي الاب تمصيبا ولا شيء للاخوة لحجبهم بالاب
 والمسئلة من ستة وتصح منها . وحجب الحرمان كام الاب
 فانها لا ترث مع الاب لحجبها به وتحجب ام ام الام حجب
 حرمان . (وأما المحروم) عن الميراث بالكلية لا يحجب غيره
 أصلا لا حجب نقصان ولا حجب حرمان (وهو) أي المحروم
 (الممنوع من الارث) بالكلية (لم يني في نفسه) أي بسبب
 صفة قامت به من مواع الارث السابقة (فهو أربعة) ثمر
 الاول (المملوك) بجمع أنواع الملك قنا كان أو مكاتباً أو
 مدبراً أو أم ولد أو مبعوضاً . (و) الثاني (القاتل لمورثه ولو) كان
 القاتل شبه عمداً أو (خطأ) أو جري مجري الخطأ . (و) الثالث .
 والرابع (المخالف لدين مورثه أو داره) ومخالفة الدار (بالنظر
 في كفار كما مر) في اللوانع . (وذلك) أي وبيان وجه منع

هؤلاء من الارث وعدم حجبتهم اغيهم (لان كل واحد منهم)
 ى من الاربعة المتقدمة (جعل في استحقاق الارث والحجب)
 انيره (كالميت فلا يرث) شيئا (ولا يحجب غيره) أصلا
 (لنوات الاهلية) للارث والله أعلم

(الباب الرابع في معرفة ذوى الارحام) وحكمهم . وذوو
 الارحام لغة الاقارب . مطلقا من اى جهة كانوا . واصطلاحا
 الاقرباؤ الذين ليسوا من المصبات ولا من أصحاب السهام
 المقدرة . (أعلم ان ذوى الارحام اصنافهم أربعة) مرتبة (وترتيبهم
 كترتيب المصبة بنفسها) في تقديم الاقرب فالاقرب ولوائى .
 (الصنف الاول) من اصناف ذوى الارحام (جزء الميت
 وهو) اى جزء الميت ينحصر في اربعة وهي (اولاد البنات
 واولاد بنات الابن ذكورا كانوا او اناثا) راجع الى اولاد
 البنات واولاد بنات الابن (وان سفلوا) اى نزلوا وهو راجع
 لهما ايضا . (والحكم فيهم) اى في أولاد البنات واولاد بنات
 الابن (ان القريب منهم يحجبهم البعيد ان تفاوتت الدرجة) بينهم
 (كينت بنت فاتها) مع كونها أنثى (تحجب ابن بنت الابن) الذكر
 لقربها منه في الدرجة . (وان استووا في الدرجة) مع كون البعض

ولد الوارث والبعض ولد غير الوارث . ولا بد من اختلاف
صفة اصولهم في الذكور والانوثة (يكون الترجيح بكون الاصل
وارثا اتفاقا) فيقدم ولد الوارث على ولد غيره (كبت بنت الابن
قائما) مع كونها اثني (أولى من ابن بنت البنت) الذكر لان اصل
البنت وهو امها وارث بخلاف الابن فان أصله وهو امه غير وارث
(وان استووا) في الدرجة (ولم يكن فيهم ولد وارث) مع اتفاق
صفة الاصول (كبت بنت البنت مع بنت بنت بنت اخرى
أو) استووا في الدرجة و (كان الكل ولد وارث) ولا بد من
اتفاق صفة اصولهم ذكورة أو انوثة . (فان اتفقت صفة الاصول
في الانوثة كان بنت وبنت بنت اخرى) و كبت بنت البنت
مع ابن بنت البنت . (أو) اتفقت (في الذكورة كبت ابن بنت
وابن ابن بنت) اخرى و كبت ابن بنت ابن مع ابن ابن بنت
ابن (اعتد بابد ان الفروع اتفاقا) بين محمد وأبي يوسف (فان
كان الفروع ذكورا فقط أو أنثى فقط تساوى في القسمة لكل)
واحد (منهم سهم) واحد . (وان كانوا مختلطين) ذكورا
وأنثى فلان لا يكره ضم الاثني . وان اختلفت صفة الاصول ذكورة
وانوثة وتوحدت الفروع بان كان لكل أصل فرع واحد

وليس فيهم ذوجتهين (كبرت ابن بنت مع ابن بنت بنت بنت أخرى .
فعند أبي يوسف) رحمه الله (تعتبر ابدا ان الفروع) وتكون
القسمة عليهما (ولا ينظر الى اختلاف) صفة (الاصول . فيقسم
المال بينهما) أي بين الذكر والانثى في هذا المثل (ثلثا)
باعتبار رؤسهم ببسط الذكر براسين (ثلثاه للذكر وثلثه للانثى)
والمسئلة من ثلاثة وتصح منها . (وعند محمد) رحمه الله (ينظر
الى اختلاف) صفة (الاصول . فيقسم المال على أعلى بطن
اختلاف) وهو البطن اثنتي هـنا (ويجعل ما أصاب كل أصل
ثفرعه) . ان لم يقع بعده اختلاف كما في المثال المذكور (فتأخذ
الانثى) في هذا المثال (ثلثيه) لانه نصيب اصلها وهو أبوها (و
يأخذ الذكر ثلثه) لانه نصيب أصله وهو أمه عكس ما قسمه أبو
يوسف . أما اذا وقع بعده اختلاف بالذكورة والانوثة في
بطن آخر أو أكثر قال محمد ا بعد ما قسم على أعلى بطن اختلف .
جعل الذكور طائفة والانات طائفة وقسم نصيب كل طائفة
على فروعهم بحسب صفاتهم . ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم
من البطون اختلاف بالذكورة والانوثة بان يكون جميع
المتوسط بينهم ذكورا فقط أو أناثا فقط . أما اذا كان فيما بينهما

من البطون اختلاف فيجمع ما أصاب كل طائفة ويقسمه على
أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهم ويجعل الذكور طائفة
والإناث طائفة على ما سبق . (وهذا) الخلاف (عند عدم
تعدد الفروع) للاصول المختلفين (فان تعددت الفروع) كما
أو بعضها وليس فيهم ذر جهتين (بان كان لاصل) مثلا (فرعان
ذكران ولاصل) آخر (فرعان أنثيان ولاصل) آخر (فرع هو انثي
كن) مات و (ترك ابني ابن بنت وبنتي بنت بنت وبنت
ابن بنت . فمند أبي يوسف) رحمه الله (يقسم المال على ابدان
الفروع للذكر ضعف الانثي لاعتباره) أي أبي يوسف
(الا ابدان مطلقا) اختلفت صفة الاصول أولا تعددت الفروع أولا
فيقسم المال عليهم اسباعا باعتبار رؤسهم والمسئلة عنده من
سبعة وتصح منها . (وعند محمد) رحمه الله (يجمع بين صفة
الاصل) ذكورة او انوثة (وعدد الفرع فيجعل الاصل متعددا
يتعدد فرعه وبعد أن يجعل متعددا يوصف بصفته) أي يوصف
الاصل بصفة نفسه (من ذكورة وانوثة ولا تعتبر صفة الفرع
فيقسم المال على أعلى بطن يختلف) وهو الثاني في هذا المثال
ثمانا لان الابن الاول في البطن الثاني كائين لتعدد فرعه

والبنات فيه كبتين اتمدد فرعها والابن الثاني فيه على حاله لعدم
تعدد فرعه فللابن الاول أربعة وللبنات اثنان والابن الثاني
اثنان . ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة اخرى فيعطى
الاثنين نصيب البنات ابنتيها والستة نصيب الابنين لاولادهم .
وهم اثنان وبنات للذكر مثل حظ الانثيين . والستة لا تنقسم
على الخمسة عدد رؤس البنين وتباينها فنضرب الخمسة فى الثمانية
اصل المسئلة يحصل أربعون ومنها تصح اذا قد كان لبنات البنات
اثنان فيضربان فى خمسة يحصل عشرة فهى ابنتيها وكان للابنين
ستة فنضرب فى خمسة يحصل ثلاثون نقسمها بين الولدين والبنات
للذكر مثل حظ الانثيين فلكل ابن اثنا عشر وللبنات ستة .
(وبقول محمد يفتى فى جميع احكام ذوي الارحام لانه أشهر
الروايتين عن الامام) أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه (الا ان
مشايخ بخارى احتاروا قول أبى يوسف يتسيرا على المفتى)
وصحح فى المختلف والبسوط قول أبى يوسف (وعليه عمل
ائمة خوارزم) أي على مختار . مشايخ بخارى عمل ائمة
خوارزم . لكن علمت ان المفتى به قول محمد
(والصنف الثانى) من اصناف ذوي الارحام (أصله)

أي أصل الميت (وهو الاجداد الفاسدون) وهم المدلون بمحض :
الانث (والجدات الفاسدات) وهن المدليات بالاجداد الفاسدين
(وان علوا) راجع لهما . (والحكم فيهم) أي الاجداد والجدات .
(نه يقدم منهم القريب) في الدرجة (على البعيد) فيها (سواء
كان) ذلك القريب (جهة الاب أو) من جهة (الام) وذلك
(ان تفاوتت الدرجة) فيما بينهم . سواء كان بعضهم مدليا بوارث .
دون البعض (كاب أم الام فانه) لقربه من الميت (أولى من
اب اب ام الام) . أو كان الكل مدليا بوارث (و) ذلك (كاب
أم الاب فانه) لقربه (أولى من اب ام اب الاب) . أو كان
الكل مدليا بغير وارث (و) ذلك (كام اب الام فانهما) لقربهما
(أولى من ام ام اب الام) وهذه حالة أولى . وذكر الثانية بقوله
(وان استوت درجاتهم) بتساوي الوسائط فيما بينهم وبين
الميت (و) اتحدت قرابتهم بان (كانوا) كلهم (من جهة اب الميت
فقط او) كانوا كلهم (من جهة امه فقط . فان اتفقت صفة من
ادلوا به في الذكورة او) اتفقت في (الانوثة اعتبرت ابدانهم)
في القسمة للذكر مثل حظ الانثيين كاب ام اب الام وام ام
اب الام . وكاب اب ام الاب وام اب أم الاب كما في

هاتين الصورتين ميت ميت

فان الجدة والجدة متحدان ام اب

فيمى يدايان به اذ لا يتصور اب ام

هناك اختلاف في صفة المدلى به أم اب

وهو ام أبى الام في المثال اب ام اب ام

الاول وابو ام الاب في المثال ٢ ١ ٢ ١

الثاني فلاب اسان ولللام واحد والمسئلة من ثلاثة وتصح منها .

فقول المصنف هنا (فان كانوا ذكورا أو أناثا تساوا في

القسمة كاب أم اب الاب . واب ام ام الاب . وكام اب

أم الام . وام اب اب الام) غير صحيح . اذ لا يمكن

تعدد الاجداد الذكور ولا الجدات الاناث مع اتحاد المدلى

به بل الممكن اختلاط الذكور بالانثى كما ذكره بقوله (وان

كانوا مختطين فللذكر ضمف الانثى كاب اب ام الاب وام

اب ام الاب) وكما في الصورتين المذكورتين . اذ ان المدلى

به فيهما الجد والجدة ولا يتصور ان يكون لكل منهما ابوان

ولا أمان بخلاف الاب والام . وما مثل به لاجتماع

الذكور بقوله كاب ام اب الاب . واب ام ام الاب .

ولاجتماع الازنث بقوله وكام اب ام الام . وام اب اب الام
 كما في هاتين الصورتين ميت ميت
 فهو غير صحيح ايضا بل هو اب ام
 من قبيل الخلط . اذ ان اب ام ام اب
 هاتين الصورتين لاختلاف ام ام اب اب
 صفة المدلى به وسيأتي انه اب اب ام ام
 عند اختلاف صفة المدلى به ٢ ١ ١ ٢

كما في هاتين الصورتين يقسم المال على أول بطن يختلف وهو
 هنا البطن الثاني . والمسئلة من ثلاثة وتصح منها للاب في البطن
 الثاني اثنان واللام واحد ثم يدفع نصيب كل الى اصله كما سيأتي
 (وان اختلفت) مع استواء الدرجة واتحاد القرابة (صفة من
 ادلوا به) في الذكورة او الانوثة (فاللال يقسم عند محمد) وابي
 يوسف (على اول بطن يختلف للذكر ضعف الاثني) كما في
 الصنف الاول . سواء كان الكل مدليا بوارث . ولا يكونون
 الا ذكورا ومن جانب الاب كما في الصورة الاولى المجمولة في
 كلامه لاجتماع الذكور وعلمت ان المسئلة فيها من ثلاثة وان
 القسمة في البطن الثاني . وفيه 'ب' وام فللاب اثنان واللام واحد

ثم يدفع نصيب كل الى اصله . او كان الكل لا يدلى بوارث
كما في الصورة الثانية المجمولة في كلامه لاجتماع الاناث
والمسئلة فيهما من ثلاثة ايضا والقسمة على البطن الثاني فلام
واحد وللاب اثنان ثم يدفع نصيب كل الى اصله . او كان
اليعض بدلى بوارث دون الاخرين . كاب اب الام . وام اب
الام . واب ام الام كما في هذه الصورة
والمسئلة فيها من ثلاثة والقسمة على اول
بطن اختلف وفيه اب وام فلاب اثنان
وللام واحد . ثم يقسم نصيب الاب على
اصليه وهما كـ ثلاثة رؤس ببسط الاب برأسين ولا تستقيم
الاثنان على ثلاثة فتضرب الثلاثة عدد الرؤس في الثلاثة
اصل المسئلة يحصل تسعة ومنها تصح اذا قد كان للاب اثنان
ضربناهما في ثلاثة حصل ستة فلا ييه اربعة ولامه اثنان وكان
للأم واحد ضربناه في الثلاثة حصل ثلاثة فهي لا ييه . فقول
(كاب ام اب الام . وام اب ام الاب) غير صحيح بل الصواب
اسقاطه لانه من خلط مقام بمقام . وذلك لان ما مثل به انما
هو لاختلاف القرابة لان ابا ام ابى الام من جهة الام وام ابى

لم الاب من جهة الاب وسيأتي انه عند اختلاف القرابة كما
في هذه الصورة يكون الثثنان لقرابة الاب والثالث لقرابة
الام . وكذا قوله (وعند ابي يوسف يقسم على الابد ان كما
(صر) غير صحيح ايضا . لانه لم ينقل الخلاف بين محمد و ابي
يوسف هنا بل نقل في رد المحتار اتفاقها وعبارته . وان اختلفت
الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف للذكر ضعف الانثى ثم تجمل
الذكور طائفة والاناث طائفة على قياس ماقرر في الصنف الاول
اتفاقا وقد اعتبر ابو يوسف هنا اختلاف البطون وان لم يعتبره في
الصنف الاول والفرق له في المطولات اه (وان) اختلفت
قرابتهم مع استواء درجاتهم و (كانوا من جهتي الاب والام معا)
اي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام (فلقرابة
الاب ضعف قرابة الام) اي الثثنان لذوي قرابة الاب والثالث
لذوي قرابة الام سواء كان الشكل يدلى بوارث كابي ام لاب
وابي ام الام . او كان البعض يدلى بوارث دون البعض الاخر
(كابي ام ابى الاب و ابي ام الام) او كان الكل لا يدلى
بوارث كالصورة المتقدمة المجعولة في كلامه مثالا لاختلاف

صفة المدلى به وكما في هذه الصورة مـ مـ مـ
 فالثلاثان لقراة الاب واثنان لقراة ام اب
 الام كانه مات عن اب وام ثم ما اصاب اب ام
 كل قراة يقسم بينهم كما لو اتحدت قرايتهم اب اب
 والضابط ان يقال اما ان يكون ام اب ام ابه
 هناك استواء الدرجة اولا . فعلى ١ ٢ ٢ ٤
 الثاني الا قرب اولى . وعلى الاول اما ان تحدد القراة او تختلف
 فان اختلفت يقسم اثلاثا كما ذكرنا آنفا . وان اتحدت . فان
 اتفقت صفة لاصول فالقسمة على ابدان الفروع . وان لم تتفق
 يقسم المال على أعلى المال كما في الصنف الاول فتأمل
 تنبيه لا يرجع المدلى بوارث هنا على غيره بل هما سواء
 كما تقدم وهو الاصح

(والصنف الثالث) من اصناف ذوى الارحام (جزء ابويه)
 اى ابوى الميت (وهو) ينحصر في عشرة وهي (اولاد الاخوات
 الشقائق او) اولاد الاخوات (لاب) ذكورا كانوا أو أنثا
 فيها فهذه أربعة (وأولاد الاخوة) أولاد (الاخوات لام)
 ذكورا أو أنثا فيها وهذه أربعة أخرى (و) التاسع والعاشر

(بنات الاخوة الاشقاء أو) بنات الاخوة (لاب وان سفلوا)
 أي نزلوا . (والحكم فيهم ان القريب منهم أولى بالميراث من
 البعيد) كما في المصنف الاول والثاني (ذكر اكان) القريب
 (أو أنتى كينت اخت) لايوين أولاب أولام (فاتها) مع كونها
 أنتى (أولى) بالميراث (من ابن بنت أخ) كذلك لانها قرب
 منه . (وان استووا في درجة القرب) مع كون بعضهم ولد العصبية
 وبعضهم ولد نبي الرحم (فولد الوارث) الماصب (أولى)
 بالميراث (من ولد ذي الرحم كينت ابن أخ) لايوين أولاب
 (فاتها أولى) بالميراث (من ابن بنت أخت) لانها ولد العصبية
 وتقييد الاخ بكونه لايوين أو لاب احتراز عن الاخ لأم فان
 ولده ليس بعصبية . (وان استووا في القرب وكان الكل أولاد
 عصبية) كينت ابن الاخ لاب وام وبنت ابن الاخ لاب وام
 (أو) كان الكل أولاد (ذي فرض) كينت أخ لام وابن
 اخت لام (أو) كان الكل أولاد (ذي رحم) كينت بنت الاخ
 وابن بنت أخ آخر (أو) كان (بعضهم أولاد عصبية وبعضهم) الآخر
 (أولاد ذي فرض) كينت اخ لايوين وابن أخ الام (فعند
 محمد) رحمه الله (يقسم المال على الاخوة والاخوات كأنهم هم

الورثة مع اعتبار عدد المروع في الاصول) والجهات في المروع
قال في شرح السيد وهو الظاهر من قول أني حنيفه اهـ (وما
أصاب كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فروعهم) كما في
الصنف الاول أي تكون القسمة على أول بطن اختلف وما حصل
للاصول يدفع الى فروعهم لذلك ذكر ضعف الانثى الا فروع الاخوة
والاخوات لام فهم في الحظوظ سواء كما صولهم (كمن ترك
بنت) أخ (شقيق أو) بنت أخ (لاب و) ترك أيضا (ابني)
أخت (شقيقة أو) ابني أخت (لاب و) ترك أيضا (بنت
أخ لام وابني أخت لام) بهذين الصورتين

أخ لابوين أخت لابوين أخ لام أخت لام
 بنت ابن بنت ابن بنت ابن

می	---	---	---	---	---	ت
آخ لاب	اغت لاب	آخ لام	اغت لام	آخ لاب	اغت لاب	آخ لام
بفت	ابن	بفت	بفت	ابن	بفت	بفت
۳	۲	۱	۱	۱	۱	۱

ففعل مذهب محمد تكون القسمة على الاصول اثلاثا لثان لبني
 الاعيان في الصورة لاولى ولبني العلات في الصورة الثانية
 وثالث لبني الاخياف فيهما . فاصل المسئلة ثلاثة واحد منها
 لبني الاخياف واثنان لبني الاعيان او العلات ثم قسم نصيب
 كل على فرعه . فالواحد نصيب بني الاخياف لا يستقيم على
 فروعهم وهم ثلاثة رؤس فنحفظ الثلاثة . والاثنان نصيب
 بني الاعيان او العلات واحد منهما للاخ فيدفع الى بنته وواحد
 للاخت لانها ساوت اخاها لتمدد فرعها والواحد لا يستقيم
 على فرعها أعني الابن واثبت لانهما كثرثة رؤس ببسط
 الابن براسين فنحفظ الثلاثة أيضا . ثم نطالب النسبة بين اثلاثتين
 المحفوظتين فنجدها المائلة فنكتفي باحدهما ونضربها في الثلاثة
 أصل المسئلة يحصل تسعة ومنها تصح . كان لبني الاعيان او
 العلات من أصلها اثنان ضربناهما في جزء سهمي الثلاثة - حصل
 ستة دفعنا منها ثلاثة الى بنت الاخ لانها نصيب ابيها فبقي
 ثلاثة نصيب الاخت دفعنا منها اثنين الى ابنها وواحد الى
 بنتها . وكان لبني الاخياف واحد ضربناه في الثلاثة - حصل
 ثلاثة دفعنا واحدا منها الى بنت الاخ لام نصيب ابيها وبقي اثنان

صيب الاخت لام لانها كاختين اتعدد فرعاهما فمناهما الولديها
 فلكل واحد منهما واحد وعلمت ان ذكور بني الاخياف
 واناثهم في القسمة سواء كاصولهم وهو مذهب محمد وعند
 ابي يوسف رحمه الله للذكر مثل حظ الانثيين . (وعند ابي
 يوسف) رحمه الله (يقسم المال بين فروع بني الاعيان) اي
 فروع بني الابوين (ثم) يقسم (بين فروع بني الملات) اي
 فروع بني الاب (ان لم تكن) اي توجد (فروع بني الاعيان)
 لان بني الملات يحجبون بني الاعيان (ثم) يقسم (بين فروع
 بني الاخياف) اي بني الام ان لم توجد فروع بني الملات
 (للذكر ضعف الانثى) ارباعا في الجميع كما تقدم (باعتبار
 الابدان) اي ابدان العروص وصفاتهم (على ما مر) في الصنف
 الاول (من مذهبه) يعني انه يقدم عنده فروع بني الاعيان
 على غيرهم لانهم أقوى في القرابة فيجعل المال ارباعا فمطي
 ابن الاخت لاب وأم رعين وبنت الاخ لاب وأم رعا وبنت
 الاخت لاب وأم رعا آخر فان لم يوجد فروع بني الاعيان
 ينقسم المال على فروع بني الملات باعتبار ابدانهم لان قرابة
 لاب أقوى من قرابة الام فيجعل المال بينهم أيضا ارباعا

وبما لابن الاخت لاب وربع لبنت الاخ لاب وربع آخر
 لبنت الاخت لاب فان لم يوجد فروع بنى العلات يقسم المال
 على فروع بنى الاخيا فاربعا ايضا باعتبار الابدان فتصح
 المسئلة على رأيه من أربعة (وقد عرفت) مما تقدم (انه) أي مذهب
 أبي يوسف (مفتي به لسهولة وعدم الغلط) لكن الذي عرف
 مما تقدم ان المفتي به قول محمد. وعبارته وبقول محمد مفتي في
 جميع احكام ذوي الارحام لانه أشهر الروايتين عن الامام
 الا ان مشايخ بخارى اخذوا قول أبي يوسف تيسيراً على
 المفتي وعليه عمل أئمة خوارزم اهولفظ الفتوى، كدالة النصحيح
 قالفتوى على قول محمد ولذا اقتصر عليه في الخلاصة وشرحها
 (والصنف الرابع) من اصناف ذوي الارحام (جزء جديده)
 أي جدي الميت (وهما) الجد (أبوالاب و) الجد (أبوالام و) جزء
 (جديته) أي جدني الميت (وهما) الجدة (أم الاب و) الجدة (أم الام
 وهو) أي جزء جديده وجديته (الاخوال) لابوين أو لاب أو
 لام (والخالات الاشقاء أولاب أو لام) وهو لاء جهة اللام. ولا
 يتأني هنا تفاوت الدرجة في القرب بل في اولادهم ومن
 بعدهم (والاعمام لام) فقط (والعمات مطلقا) لابوين أو لاب

أولام . (والحكم فيهم) أى في صحاب الصنف الرابع (ان المفرد
منهم يأخذ جميع المال) لعدم المزاحم فاذا ترك عمة واحدة أو عملاً
واحداً لام أو خالة واحدة كان المال كله لذلك الواحد المنفرد
عن نزاحمه (كالأصناف) الثلاثة (التي مر ذكرها) في كون المنفرد
منها يأخذ جميع المال لعدم المزاحم . (وإن تعددوا) مع تفاوتهم
في القوة بأن كان بعضهم لابوين وبعضهم لاب وبعضهم لام
(واتحدت قراباتهم) بأن كان الكل من جهة واحدة كلمات .
والاعمام لام فانهم من جهة الاب والاخوال والخالات فانهم
من جهة الام (كان الشقيق) مطلقاً ذكر آ كان أو أنثى (ولى) بالميراث
اجماعاً ممن كان لاب لانه أقوى منه قرابة (ثم) من كان (لاب)
مطلقاً أولى ممن كان لام لانه أقوى منه قرابة (ثم) من كان (لام)
مؤخر عن ذكر . وان كانوا ذكوراً وأنثى واتحدت قراباتهم
في القوة فلان ذكر ضعف الانثى (وان اختلفت) قراباتهم بأن تكون
قرابة بعضهم من جانب الاب وقرابة بعضهم الآخر من جانب
الام (فلقرابة لاب الثلثان) وهو نصيب الاب (وقرابة الام
الثلث) وهو نصيب الام (كمات وخالات) لابوين أو (لاب) أو
لام فلكمات الثلثان وللخالات الثلث . ولو ترك عمة لابوين

وعمة لاب وعمة لام وترك أيضا خلة لابوين وخالة لاب
وخالة لام فثالثا المال لقربة لاب وثلاثة اقربة لام. ثم ما أصاب
كل فريق منها يقسم بينهم كما لو اتحدت قرابتهم فالعمة لابوين
في المثال تحوز جميع الثلثين لقوة قرابتها وكذا الخلة لابوين
تحوز جميع الثالث لذلك

تنبه لا يقدم الاقوى في جهة على غيره في جهة أخرى
فلا تقدم العمة الشقيقة على الخالة لام كما لا يقدم الخال الشقيق
على العمة لام وانما يقدم أقوى كل جهة فيها. (فلو تمددوا) مع
اتفاق كل جهة في اقوة (وكانوا مخالطين) ذكورا وأنثا (قسم
الثلاثين أو اثلاث بينهم) أي قسم الثلاثين بين قرابة لاب والثلاث
بين قرابة الام (لأن ذكر ضعف الانثى كاعمام وعمات لام) فقط
(واحوال وخالات أشقاء) أو لاب أو لام فلالاعمام والعمات
الثلاث يقسم بينهم للذكر. مثل حظ لانثيين والاخوان والخالات
الثلاث يقسم بينهم كذلك (واما أولاد هؤلاء) المذكورين في
الصنف الرابع (ذكورا) كانوا (أو أنانا وبنات الاعمام الاشقاء
أو) بنات الاعمام (لاب وقربتهم) أي ذرية أولاد الصنف الرابع
وذرية بنات الاعمام (فيقدم منهم القريب) الى الميت في الدرجة

(على البعيد) فيها (من أي جهة كان) القريب سواء كان من جهة البعيد أو من جهة غيره و(سواء كان) القريب (ذكراً أو أنثى على ما مر بيانه) في الصنف الأول لأن الحكم فيها واحد . فالولد العمة أولى من أولاد أولاد العمة وأولاد أولاد الخالة لوجود الاقربية . وأولاد الخالة أولى من أولاد أولاد الخالة وأولاد أولاد العمة لوجود الاقربية . وإن استووا درجة مع اتحاد الجهة فمن له قوة القرابة أولى كينت عمة لابوين مع بنت عمة لاب . وإن استووا في القوة والقرب والجهة فولد العمة كينت عم لابوين أولاب أولى من غيره إجماعاً كان عمه لابوين أولاب (الباب الخامس في معرفة الفروض ومخارجها) وغير ذلك

ثم شرع يبين أصولاً يحتاج إليها في قسمة المروض على مستحقيها ولما كانت المروض كلها كسوراً كان مخارجها خارج الكسور ومخرج كل كسر مفرد أقل عدد يمكن أن يؤخذ منه ذلك الكسر واحداً صحيحاً فمخرج النصف اثنان ومخرج الثلث ثلاثة وهكذا . (اعلم أن الفروض) الستة (الماندة) المذكورة (في كتاب الله تعالى نوعان) ثلاثة منها نوع وأربعة أخرى نوع آخر (أولها) أي أول النوعين (الثمن والرابع والنصف) وهذه

طريقة الترقى وطريقة التدلى ان يقال النصف والرابع والثلث
(وثانيها) أي ثاني النوعين (السدس والثالث والثلثان) ويقال
الثلثان والثالث والسدس أو يقال الثمن والسدس ونصف كل
ونصف ضمنه والآخر الربع والثالث ونصف كل ونصفه
(وقد عرفت اصحابها) أي اصحاب القروض (مما مر) في
الباب الثاني وهم أربعة من الذكور وتسعة من الإناث

(ومخرج مسائلاها) المنفق عليها (سبعة) . المخرج
(الاول) منها (اثنان وهو للنصف لا غير) سواء كان مع
الباقى أو مع نصف آخر (كمن ترك بنتا أو زوجا) أي كأمرة
ماتت وترك بنتا أو زوجا (مع) أخ (شقيق أو) مع أخ
(لاب) أو زوجا واختا لابوين أو لاب فكل منهما في الصور
الست النصف ومخرج النصف والنصف اثنان انما هما

(و) لمخرج (الثاني) منها (ثلاثة وهو للثالث) والباقي
(كمن ترك أما و) أخا (شقيقا أو) أخا (لاب) فلام الثالث
فرضا والباقي لاخ ذصيبا (وللاثنين) والباقي (كمن ترك
بنتين وعمما) فلابنتين الثلثان فرضا والباقي لأم وللثلاث والثلثين
كأختين لأم وأختين لابوين أو لاب ومقام الثالث والثلثين

ثلاثة لتماثلها

(و) المخرج (الثلاث أربعة وهو للربع لا غير) سواء كان مع الباقي (كمن ترك) أى كامرأة تركت (زوجاً مع ولد) فلا زوج الربع والباقي للولد (أو) ترك رجل (زوجة مع عدم ولد) فلا زوجة للربع والباقي للماصب ان كان . أو مع نصف والباقي كبنت وزوج وعم فمخرج النصف والرابع أربعة لتداخلهما لازوج الربع واحد والبنات النصف اثنان والباقي واحد للمم . وللربع وثلاث الباقي كزوجة وأبوين وهى احدى الغراوين وثلاث الباقي ومع ومخرج الربع والربع أربعة لتماثلها فله للربع لا غير فيه ما فيه

(و) المخرج (الرابع ستة . وهو للسدس) والباقي (كمن ترك أباً وابناً) فلأب السدس واحد فرضاً والباقي لابن تعصيباً (ولا اختلاط النصف والسدس فقط) مع الباقي (كمن ترك بنتاً وأمّاً) فالأم السدس واحد والبنات النصف ثلاثة والباقي للماصب .

(أو) اختلاط النصف و (الثلاث) مع الباقي (كمن ترك) أى كامرأة تركت (زوجاً وأختين لام) فاصلها ستة لمباينة مخرج النصف لمخرج اثلاث للزوج النصف ثلاثة وللأختين لام الثلاث اثنان والباقي للماصب (أو) اختلاط النصف و (اثنين فقط كمن ترك)

أي كامرأة تركت (زوجا وشقيقتين) فاصلها ستة لما تقدم
وتعول لسبعة للزوج النصف ثلاثة ولشقيقتين الثلثان أربعة
(أو) اختلاط النصف و(السدس والثلاث معا كمن ترك) أي
كامرأة تركت (زوجا وأما وأختين لام) فاصلها ستة لدخول
مخرج النصف والثلاث في مخرج السدس للزوج النصف
ثلاثة وللأختين لام الثلاث اثنان وللأم السدس واحد . (أو)
اختلاط النصف و(الثلاث والثلاثين معا كمن ترك) أي كامرأة
تركت (زوجا وشقيقتين وأختين لام) فأصلها ستة لمباية مخرج
النصف لمخرج الثلاث والثلاثين وتعول لنسمة للزوج ثلاثة
ولشقيقتين أربعة وللأختين لام اثنان (أو) اختلاط النصف
و(السدس والثلاث والثلاثين معا كمن ترك) أي كامرأة تركت
(زوجاً وأماً وأختين لام) وأختين (شقيقتين) فاصلها ستة لدخول
مخرج النصف والثلاث والثلاثين في مخرج السدس وتعول
لمشقة للزوج ثلاثة وللأم واحد وللأختين لام اثنان
وللشقيقتين أربعة . وللنصف وثلاث الباقي كزوج وأبوين
وهي ثانية الغراوين . قال في الارشاد للزوج النصف سهم من
اثنين مقام النصف يبقى سهم ثلثه للام فرضا ولا ثلث له

صحيح فاذرب ثلاثة مقام الثالث في الاثنين يحصل اصلها ستة بالاتفاق للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي سهم وللأب سهمان ومن زعم من المصنفين بأن عندنا فيها قولاً آخر بأن أصلها من اثنين وتصح من ستة فهو وهم منه اخذه من الخلاف في أصل ثمانية عشر اهـ

(و) المخرج (الخامس ثمانية وهو لثمان لا غير) سواء كان معه نصف أو لا (كمن ترك زوجة وولداً ذكراً كان) الولد (أو انثى) فللزوجة الثمن وللولد الذكر الباقي وللولد الانثى النصف والباقي للعاصب ان كان

(و) المخرج (السادس اثناعشر وهو لاختلاط الربع بالسدس فقط كمن ترك زوجة وأخاً لأم) وعاصباً فللزوجة الربع والآخر لأم السدس ومخرجاً ما متمعنان بالنصف فيضرب أحدهما في نصف الآخر يحصل أصلها اثنا عشر للزوجة ثلاثة والآخر لأم اثنان والباقي للعاصب. (أو) اختلاط الربع و (الثلث فقط كمن ترك زوجة وأماً) وعاصباً فللأم النصف وللزوجة الربع وبين مخرجيهما مباينة فيضرب أحد المخرجين في كامل الآخر يحصل أصلها اثنا عشر للأم أربعة وللزوجة ثلاثة والباقي خمسة للعاصب. (أو)

اختلاط الربع و (اثنتين فقط كمن ترك زوجاً و بنتين) أى
 كامرأة تركت زوجاً و بنتين و عاصياً فلابنتين اثنتان و للزوج
 الربع و بين مخرجيهما مائة فيضرب أحدهما في جميع الآخر
 يحصل أصلها اثنا عشر للبنتين ثمانية و للزوج ثلاثة و الباقى
 واحد للماصب . (او) اختلاط الربع و (السدس و الثالث مما كمن
 ترك زوجة و أمماً و أختين لام) فلام السدس و الاختين لام اثلاث
 و بين المخرجين مداخلة و للزوجة الربع و مخرج الربع موافق
 لمخرج السدس بالنصف كما تقدم فيضرب وفق أحدهما في جميع
 الآخر يحصل أصلها اثنا عشر للزوجة الربع ثلاثة و للام السدس
 اثنتان و الاختين لام الثلث أربعة و الباقى ثلاثة للماصب . (أو)
 اختلاط الربع و (الثالث و اثنتين مما كمن ترك زوجة
 و شقيقتين و أختين لام) فلاث شقيقتين اثنتان و الاختين لام
 الثالث و مخرجاهما متماثلان و للزوجة الربع و مخرجه مابين
 لاحد المتماثلين فيضرب أحدهما في جميع الآخر يحصل أصلها
 اثنا عشر و تعول خمسة عشر للشقيقتين ثمانية و الاختين لأم
 أربعة و للزوجة ثلاثة . (أو) اختلاط الربع و (السدس و الثالث
 و اثنتين مما كمن ترك زوجة و أمماً و أختين لام و شقيقتين) فيخرج

الثلاث واثنين داخلان في مخرج السدس ويدينه وبين مخرج
للربع موافقة بالنصف فيضرب وفق أحدهما في جميع الآخر
يحصل أصاها اثنا عشر وتطول لسبعة عشر للشقيقتين ثمانية
وللاختين لام أربعة وللام اثنان وللزوجة ثلاثة

(و) لخ ج (السابع أربعة وعشرون وهو لاختلاط الثمن
بالسدس فقط كمن ترك زوجة وأماً وابناً) للزوجة الثمن
وللام السدس وبين مخرجيهما موافقة بالنصف فيضرب وفق
أحدهما في جميع الآخر يحصل أصلها أربعة وعشرون للزوجة
ثلاثة وللام أربعة والباقي لابن . (او) اختلاط الثمن و (الثلاثين
فقط كن ترك زوجة وبنتين) للزوجة الثمن وللبنتين الثلثان
وبين مخرجيهما مباينة فيضرب أحدهما في جميع الآخر يحصل
أصلها أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وللبنتين ستة عشر والباقي
للعاصب . (أو) اختلاط الثمن و (السدس واثنين مما كن
ترك زوجة وأماً وبنتين) للزوجة الثمن وللام السدس وللبنتين
الثلثان وبين مخرجي الثلاثين والسدس مداخلة وبين أكبر
للمتداخلين ومخرج الثمن موافقة بالنصف فيضرب وفق أحدهما
في كامل الآخر يحصل أصلها أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة

وللام أربعة وللبنتين ستة عشر والباقي للماصب (ولا يتصور فيه) أي في اختلاط الثمن بالسدس والثنتين (صاحب ثلث) أصلاً (لأن لثمن إذا كان) فرضاً (للمرأة وجب أن يكون صاحب) فرض (الثنتين بنتين) أو بنتي ابن (و) وجب أن يكون (صاحب السدس أما أو أبا أو جدة) صحيحة (أو جداً) صحيحاً (وحيث أنه ينعدم صاحب الثلث) بالكلية (لاق صاحبه أما الأم أو أولادها والأم هنا) أي في هذا المثال (قد حجبته من) فرض (اثلاث إلى) فرض (السدس) بالبنتين أو بنتي الابن (وأولادها قد حجبوا) حجب حرمان (من جميع الثلث) بالبنتين أو بنتي الابن . أو اختلاط الثمن والسدسين والثنتين معا كمن ترك زوجة وبنتين وإبوين لدخول مخرج الثلثين في مخرج السدس وبينه وبين مخرج الثمن موافقة بالصنف فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يحصل أصلاً أربعة وعشرون وتعمل لسبعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللبنتين ستة عشر ولكل من الإبوين أربعة . (وإذا عرف هذا) المذكور من الأصول السبعة (قاربة) أي فاقول أربعة (من الخارج السبعة) المذكورة (لا تعمل أصلاً) لأن الفروض المتعلقة

بهذه المخارج الأربعة أما ان يفي المال بها أو يبقى منه شيء زائد
 عليه (وهي) أي الأربعة التي لا تمول (الاثنان والثلاثة
 والأربعة والثمانية و) الاصول (الثلاثة الباقية) من السبعة
 (قد تمول وهي الستة والاثناعشر والأربعة والعشرون)
 بالاستقراء (فاما الستة فتمول) وتراً وشفعا على توالي الاعداد
 الى سبعة ولى ثمانية والى تسعة والى عشرة . فتمول بمثل
 سدسها (لسبعة) فيما اذا اجتمع نصف وثلثان (كمن ترك) أي
 كامراً تركت (زوجاً وشقيقتين) فاصل المسئلة ستة وتمول
 لسبعة للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة . أو اجتمع نصفان
 وسدس كزوج واخت لابوين واخت لاب . أو اجتمع ثلثان
 وثلث وسدس كاختين لابوين واختين لام وام . أو اجتمع نصف
 وثلث وسدسان كاخت لابوين واخت لاب واختين لام وام
 فصور عول ستة الى سبعة اربعة . (و) تمول بمثل ثلثها (لثمانية)
 اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس (كمن تركا من ذكر) من
 الزوج والشقيقتين (وأما) فاصل المسئلة ستة وتمول الى ثمانية
 للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة والام واحد . أو اجتمع نصفان
 وثلث كزوج واخت لابوين واختين لام . أو اجتمع نصفان

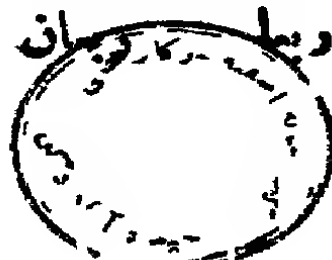
وسدسان كزوج وثلاث اخوات متفرقات فصور عول ستة الى ثمانية ثلاث (و) تمول بمثل نصفها (لتسعة) اذا اجتمع نصف وثلثان وسدسان (كمن ترك هؤلاء) المذكورين من الزوج والشقيقتين والام (وأخالام) فاصل المسئلة ستة وتمول الى تسعة للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة وللأم واحد والاخ لام واحد . او اجتمع نصفان وثلاث وسدس كزوج واخت لابوين واختين لام وام . او اجتمع نصفان وثلاثة اسداس كزوج وثلاث اخوات متفرقات وام . فصور عول ستة الى تسعة ثلاث ايضا (و) تمول بمثل ثلثها (لعشرة) اذا اجتمع نصف وثلثان وثلاث وسدس (كمن ترك هؤلاء) المذكورين من الزوج والشقيقتين والام والاخ لام (واختالام) فاصل المسئلة ستة وتمول الى عشرة للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة وللأم واحد ولكل من ولدي الأم واحد . وهذه المسئلة الشريحية لقضاء شريح فيها بان للزوج ثلاثة من عشرة . او اجتمع نصفان وثلاث وسدسان كزوج واخت لابوين واخت لاب واختين لام وام . فصور عول الستة الى عشرة اثنان . فيكون جميع صور عول الستة اثني عشر . (واما الاثنا عشر . فتمول)

وترا لا شغما على توالى الافراد الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر
والى سبعة عشر فتعول بمثل نصف سدسها (لثلاثة عشر) اذا
اجتمع ربع وثمان وسدس (كمن ترك زوجة وشقيقتين واما)
فاحصل المسئلة اثنا عشر وتعول الى ثلاثة عشر للزوجة ثلاثة
وللشقيقتين ثمانية وللأم اثنان . او اجتمع ربع ونصف وسدسان
كزوج وبنت وابوين . او اجتمع ربع ونصف وثلاث كزوجة
واخت لابوين او لاب واختين لام . فصور عول اثني عشر
الى ثلاثة عشر ثلاث . (و) تعول بمثل ربعها (لخمس عشرة) اذا
اجتمع ربع وثلاث وسدسان (كمن ترك من ذكر) من الزوجة
والشقيقتين والام (واختا لام) فاحصل المسئلة اثنا عشر وتعول
الى خمسة عشر للزوجة ثلاثة وللشقيقتين ثمانية وللأم اثنان
وللاخت لام اثنان . او اجتمع ربع ونصف وسدس وثلاث
كزوجة واخت لابوين وأخت لاب واختين لام . او اجتمع
ربع ونصف وثلاثة اسداس كزوجة وثلاث أخوات متفرقات
وام . او اجتمع ربع وثلثان وثلاث كزوجة واختين لابوين أو
لاب واختين لام . فصور عول اثني عشر الى خمسة عشر
اربع . (و) تعول بمثل سدسها وربعها (لسبعة عشر) اذا

لاجتماع ربع وثلثان وثلث وسدس (كمن ترك هؤلاء)
 المذكورين من الزوجة والشقيقتين والام والاخت لام
 (واختا) ثانية (لام) فلها اثنان تزداد على الخمسة عشر تبلغ
 سبعة عشر . او اجتماع ربع ونصف وثلث وسدسان كزوجة
 واخت لابوين واخت لاب واختين لام وام . فصور عول
 اثني عشر الى سبعة عشر اثنان . فيكون جميع صور عول اثني
 عشر تسعا . (واما الاربعة وعشرون فتعول) عولا واحدا
 (لسبعة وعشرين) في المسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلثان
 والسدسان (كمن ترك زوجة وبنيتين وابوين) للزوجة الثمن
 الثلاثة والبنيتين الثلثان ستة عشر ولكل من الابوين السدس اربعة
 (ولا توارثين) الاقارب (الذين ماتوا) جملة بسبب
 حصاب عمهم (في وقت واحد و) الحال انه (لم يعلم ترتيب
 موتهم يقينا كالفرقي والحرق) والمهدي والقتلي في معركة
 (فيقسم مال كل) واحد منهم (على ورثته الاحياء) ولا يرث
 بعضهم من بعض . (واما ذا) تاخر موت بعضهم و (علم ترتيب
 موتهم) مع علم عين السابق علما (يقينا) بلا التباس (فيرث
 من تاخر موته ممن تقسم) . وان علم التسلاح وجعل عين

السابق فلا توارث كما لو علت المدينة
 (وهذا آخر ما اقتطفناه من كتابنا المسمى الشموس
 اليواهر على كنوز الجواهر في الفقه) . والحمد لله رب
 العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين
 (قال مؤلفه) تم بحمد الله يوم الاربعاء غرة صفر الخير
 سنة ١٣٠٧ الف وثلاثمائة وأثنين . من هجرة سيد الكونين
 صلى الله عليه وسلم

صفحته	خطا	صواب	سطر
٧	الغزة	الغرة	٦
٨	نصين	نصيب	١٠
٨	الرزمة	أربعة	١٦
٩	وقف	وفق	٨
٧٣	فلاذب	فلاذب	٣
٥٤	يحجبهم	يحجب	١٥
٥٩	جهة	من جهة	٥
٦٩	ربط	ربط	١



١	الباب الأول . أصل هذا العلم ومبادئه
٢	أركانه ثلاثة . شروط ثلاثة . مسائل اثنان
٣	الباب الأول ثلاثة
٤	موانع الإرث أربعة
٥	الحقوق التي تطلق بمال الميت ومستحقوها
٦	الوارثون عشرة أصناف
٧	الباب الثاني في معرفة أصحاب الفروض وأحوالهم
٨	تنبيه علم مما تقدم في جملة أصحاب الفروض ثلاثة عشر
٩	الباب الثالث في معرفة المصيبة وأقسامهم وحكمهم
١٠	حاصل هذا الباب
١١	المحجوب من الورثة قسمان
١٢	الباب الرابع في معرفة ذوي الأرحام وحكمهم
١٣	الباب الخامس في معرفة الفروض ومخارجها
١٤	الأصول التي تمول والتي لا تمول
١٥	حكمهم من لم يعلم ترتيب وفاتهم

تنبيه . قد تركنا الفلطات المطبعية الظاهرة انكالا على طباعة القراء